وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم تجارية
تخصص: بنوك

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): خولة كواش

تحت عنوان

تقييم إدارة المخاطر في البنوك التجارية

-دراسة ميدانية بنك التنمية المحلية المسيلة -

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غربي حمزة	دكتور	جامعة المسيلة	رئيسا
هبال عبد المالك	دكتور	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بوبعاية حسان	دكتور	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

اللهم صلّ على سيدنا محمد النور الذاتي والسر الساري في سائر الأسماء والصفات وعلى اله وصحبه وسلم

قال الله تعالى :(**لئن شكرتم لأزيدنكم**) الآية (08) سورة إبراهيم

لك الحمد يا ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على جميع نعمك كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لما وفقتنا إليه

يسرني أن نتقدم بالشكر الجزيل واجلّ العرفان إلى أستاذنا المشرف

الدكتور هبال عبد المالك

الذي دعمني بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته القيمة فشكرا لك لما بذلت وتبذل في سبيل العلم إلى نور اليقين فكان نتاجها النجاح المغمور بالثناء والعرفان.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وخصوصا أساتذة قسم العلوم التجارية الذين قدموا لنا يد العون والمساعدة فجزآهم الله عنا خير الجزاء كما لا يفوتنا تقديم جزيل الشكر إلى كل الزملاء والى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

إهداء

أهديثمرةجهديالمتواضع

إلىمنرفعتنيبدعواتهاودعمهافيكلخطوةمنخطواتالحياة؛

إلىمنحملتنيوهناعلىوهن،إلىمنغمرتنيبحبهاوحنانها؛

إلىمنأنارتدربيبصلواتها،إلىمنربتنيعلىحبالعلم؛

إلىمنكانترمزاللعطاء،إلىأغلىمافيهذاالوجودأميالغاليةأطال

اللهفيعمرها.

إلىمنعلمنيمعنىالكفاح،إلىمنزرعفينفسيقوةالإرادة؛

إلىمنتعبمنأجلي؛

إلىرمزالتضحيةومثالللصمود؛

إلىأبيالعزيزأطالاللهفيعمره.

إلىجميعطلبةسنةثانيةماستربنوك؛خاصة بالذكر هدي أمينة محمد مريم

إلىرفاقالدربخاصةبالذكر:

لويزة، مديحه، مروة،أنفال، خولة، سكينة

إلىكلالزميلاتوالزملاء.

إلىمنحملنافيرحمواحدوقاسمونيأحلىالذكريات:

شقيقاتي " سارة سلمى أنفال خلة شفاعة " اللاتيساعدننيكثيرافيهذا

البحث.

أشقائي " محمدصهيب عبد الرحمان السدس " حفظهمالله.

إلى زوج أختي بدر الدين وابنه ضياء الدين

إلىالإنسانالغاليالبعيدعننظريوالقريبمنقلبي؛

إلىكلمنساعدنيفيانجازهذاالبحث.

كواش خولة

KAOUACHE KHAOULA

فهرس الموضوعات

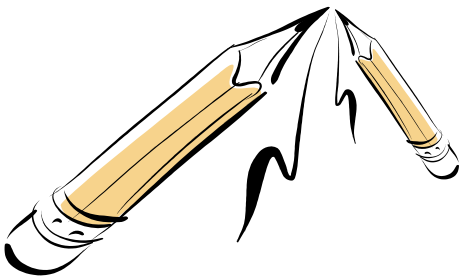

فهرس الموضوعات:

شكر وعرفان

الإهداء

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة .....أ

الفصل الأول: عموميات حول البنوك

تمهيد..... 06

المبحث الأول: عموميات حول البنوك..... 07

المطلب الأول: نشأة البنوك وتعريفها..... 07

الفرع الأول: نشأة البنوك..... 07

الفرع الثاني: تعريف البنوك..... 08

المطلب الثاني: أنواع البنوك..... 10

الفرع الأول : من حيث الهدف الاقتصادي..... 10

الفرع الثاني: من حيث التخصص..... 11

المطلب الثالث: وظائف البنوك..... 12

الفرع الأول: الوظائف التقليدية..... 12

الفرع الثاني: الوظائف الحديثة..... 13

المبحث الثاني: سياسة الاقتراض والعوامل المؤثرة فيها..... 15

المطلب الأول: مفهوم سياسة الاقتراض..... 15

الفرع الأول: تعريف سياسة الاقتراض..... 15

الفرع الثاني: أهداف سياسة الاقراض..... 16

المطلب الثاني: مكونات سياسة الاقراض والعوامل المؤثرة فيها 16

الفرع الأول: مكونات سياسة الاقتراض..... 16

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية..... 18

المطلب الثالث: أسس الاقراض..... 19

خلاصة الفصل..... 20

الفصل الثاني: عموميات حول إدارة المخاطر

تمهيد..... 22
المبحث الأول: نشأة وتطور الخطر في البيئة المصرفية..... 23
المطلب الأول: نشأة الخطر المصرفي..... 23
المطلب الثاني: مفهوم المخاطرة..... 24
المطلب الثالث: أنواع المخاطر وأهم مؤشرات قياسها..... 25
الفرع الأول: أنواع المخاطر..... 25
الفرع الثاني: أهم مؤشرات قياسها..... 29
المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية..... 30
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر..... 30
المطلب الثاني: الوظائف والأهداف والتوجيهات الرئيسية لإدارة المخاطر..... 33
الفرع الأول: الوظائف..... 33
الفرع الثاني: الأهداف..... 33
الفرع الثالث: التوجيهات الرئيسية..... 34
المطلب الثالث: أساليب إدارة المخاطر..... 35
الفرع الأول:: طرق إدارة المخاطر..... 35
الفرع الثاني: تبني مبادئ الحوكمة كأسلوب لإدارة المخاطر..... 36
الفرع الثاني: لجنة بازل (الأولى/الثانية/الثالثة) وإدارة المخاطر 39
خلاصة الفصل..... 41

الفصل الثالث: مدىتطبيقعواملإدارةالمخاطرالبنكيةدراسةميدانيةبنكالتنميةالمحليةBDL

تمهيد..... **43**

المبحث الأول: منهجية البحث **44**

المطلب الأول: أدوات جمع البيانات..... **44**

المطلب الثاني: عينة الدراسة..... **45**

المطلب الثالث :تحليل بيانات أفراد العينة..... **46**

المبحث الثاني: قياس وتقييم أداة الدراسة..... **51**

الفرع الأول : الصدق الظاهري للمقياس **51**

الفرع الأول: صدق وثبات أداة الدراسة..... **51**

المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات..... **52**

الفرع الأول: تحليل بيانات الدراسة قصد الوقوف على أهمية فقرات الاستبيان ودرجة أهميتها. **52**

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات..... ..... **57**

خاتمة..... **62**

قائمة المصادر والمراجع..... **65**

الملاحق

ملخص

قائمة الجداول والأشكال

أولا:الجداول

الرقم	عنوان الجدول	صفحة
01	أهم مؤشرات قياس المخاطر	**29**
02	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	**46**
03	توزيع أفراد العينة حسب العمر	**47**
04	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	**48**
05	توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي	**49**
06	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	**50**
07	يمثل نتائج ألفا كرونباخ	**51**
08	تحليل إجابات أفراد العينة حول مستوى إدراك وفهم إدارة المخاطر في البنك	**53**
09	تحليل إجابات أفراد العينة حول مستوى الحوكمة.	**54**
10	تحليل إجابات أفراد العينة حول تطبيق معايير بازل(**III.II.I**).	**55**
11	تحليل إجابات أفراد العينة حول تقييم وتحليل المخاطر	**56**
12	اختيار توزيع بيانات محور فهم وإدراك إدارة المخاطر	**57**
13	اختيار توزيع بيانات محور مستوى الحوكمة	**58**
14	اختيار توزيع محور تقييم إدارة المخاطر	**58**
15	اختيار توزيع محور معايير بازل(**III.II.I**).	**58**

ثانيا:الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	صفحة
01	أنواع المخاطر	**28**
02	عملية إدارة المخاطر	**31**
03	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	**46**
04	توزيع أفراد العينة حسب العمر	**47**
05	وضعية أفراد العينة حسب الوظيفة	**48**
06	وضعية أفراد العينة حسب المستوى العلمي	**49**
07	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	**50**

مقدمة

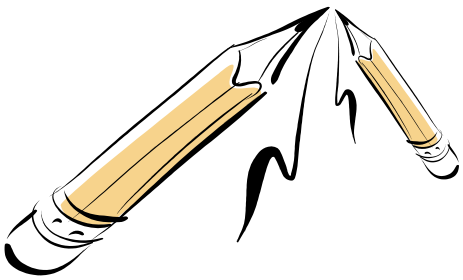

مقدمة:

تـؤدي البنـوك فـي كـل البلـدان دورا حيويـا فـي تنميـة النشـاطات الاقتصـادية سـواء الزراعيـة أو الصـناعية أو التجاريـة أو الخدميـة، إذ أنهـا عصـب الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعية للبلاد.

وحاضـرا ،ومسـتقبلا ، تقـوم البنـوك التجاريـة بوظيفـة الوسـيط المـالي بـين المـدخرين مـن الأفـراد والمؤسسـات وبـين فئـة القطاعـات الإنتاجيـة المقترضـين فهـي تضـطلع بـدور حيـوي يتمثـل فـي جـذب الودائـع والعمـل علـى توظيفهـا فـي مختلـف القطاعـات الاقتصـادية لتحقيـق الأرباح .

إن أهميـة تـوفر البنـوك التجاريـة هـو لتغطيـة الاحتياجـات الماليـة للمجتمـع فـي جميـع القطاعـات كمـا أنهـا الجهـاز العصـبي لأي نظـام اقتصـادي وتعتبـر المكـون والمـؤثر الفعـال فـي الجهاز المصرفي عن طريق عملية الإقراض.

وعمليـة الاقـراض تمثـل أسـاس العمـل المصـرفي، وتمثـل الوظيفـة المقابلـة لوظيفـة قبـول الودائـع باعتبارهـا الاسـتخدام الرئيسـي لأمـوال البنـوك التجاريـة،في حـين تعتبـر الودائـع المصـدر الرئيسـي لتلـك الأمـوال وعمليـات الإقـراض للعمـلاء هـي الخدمـة الرئيسـية التـي تقـدمها البنـوك التجارية، في نفس الوقت المصدر لربحيتها.

مـن خـلال قيـام البنـوك بعملياتهـا المصـرفية تواجـه مخـاطر قـد تـؤثر علـى السـير الحسـن لنشاطها وتحقيق أهدافها، لهذا تسعى إدارة المخاطر إلي التقليل أو تجنب من هذه المخاطر.

1/- الإشكالية:

- ✓ **كيف يتم تقييم المخاطر في في بنك التنمية الحلية وكالة المسيلة؟**

الأسئلة الفرعية:

أ_هل هناك مستوى عال لإدراك وفهم ادارة المخاطر في بنك (BDL) وكالة المسيلة ؟

ب_ هل هناك التزام بمبادئ الحوكمة المصرفية في بنك (BDL) وكالة المسيلة ؟

ج_هل يعتمد بنك (BDL)وكالة المسيلة على الأدوات المناسبة في تقييم وتحليل المخاطر؟

د_ هل هناك التزام بتطبيق معايير بازل الأولى والثانية والثالثة في بنك (BDL) وكالة المسيلة ؟

2/- الفرضيات:

- للإجابة عن الأسئلة الفرعية سأحاول اختبار الفرضيات التالية:

أ.هناك مستوى منخفض لإدراك وفهم إدارة المخاطر في بنك (**BDL**).

ب. هناك التزام منخفض بمبادئ الحوكمة المصرفية في بنك (**BDL**).

ج. هناك استخدام منخفض للأدوات المناسبة في تقييم وتحليل إدارة المخاطر في بنك (**BDL**).

د_ هناك مستوى تطبيق منخفض لمعايير بازل (**III.II.I**) فيبنك (**BDL**).

3/- أسباب اختيار الموضوع :

- تكمن أهمية الدراسة في جانبين(جانب موضوعي، جانب ذاتي):

3-1. الجانب الموضوعي:

يتمثل في أهمية تقييم إدارة المخاطر في المؤسسات المالية أو البنوك وذلك عن طريق معرفة محتوى السياسة الاقراضية والعوامل المؤثرة فيها بالإضافة إلى التعرف على المخاطر التي تتعرض لها البنوك وكيفية إدارتها.

2.3. الجانب *الذاتي*: فيتمثل في

- ✓ نوع التخصص الذي ندرسه حيث له صلة بتخصص بنوك.
- ✓ قابلية الموضوع للبحث والدراسة.

4/- أهداف الدراسة :

4-1. تهدف الدراسة في جانبها النظري إلى:

- دراسة عموميات حول البنوك والسياسة الاقراضية ،بالإضافة إلى معرفة المخاطر البنكية وطرق إدارتها

4-2. تهدف الدراسة في جانبها التطبيقي إلى:

- تقيم إدارة المخاطر في البنك التنمية المحلية وكالة المسيلة.

5/- منهج الدراسة:

بهدف اختبار صحة الفرضيات والوصول الى نتائج مقنعة للإجابة على اشكالية البحث والتساؤلات المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري واعتمدنا على اسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي .

6/- الدراسات السابقة:

دراسة:"**جعفري حياة؛ قاسم مليكه**"، **(2015)** [1]: جاءت بعنوان: «*تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية*» حيث هدفت الدراسة إلى دراسة المعايير التي يتبعها البنك التجاري عند قيامه بوظيفة الإقراض، المعرفة الجيدة لخطر القرض واهم مسبباته، ومعرفة الكيفية التي يتم من خلالها تسيير الخطر.

دراسة **"تعيمة خضراوي" (2009)**[2]بعنوان: «*إدارة المخاطر البنكية*» تهدف الدراسة إلى تحليل مشكلة أساسية تتعلق بتحديد وضبط المخاطر البنكية وسبل معالجتها والإسهام في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة التي تواجه البنوك عند ممارسة نشاطها وهي إدارة المخاطر .

دراسة **"هيفاء غانية "**(2015) بعنوان: «*إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2و3*» تهدف الدراسة إلى التعرف على المخاطر المصرفية وعملية إدارة هذه المخاطر ،إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي ،اكتشاف واقع إدارة المخاطر في الجزائر ،توضيح مقررات بازل 2و3 في الجهاز المصرفي الجزائري.

دراسة**"حسين بلعجوز، رابح بوقره "**بعنوان «*إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر*» تهدف الدراسة إلى معرفة ماهي أهم الظروف المستخدمة في التقليل من المخاطر البنكية والقواعد الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية.

---

[1]- جعفري حياة، قاسم مليكة، **تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية**، رسالة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، الجزائر.

[2]- نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية**، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص9.

7/- تقسيمات البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة سنقوم بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول كما يلي:

"الفصل الأول"نتناول فيه عموميات حول البنوك والسياسية الاقراضية من خلال التطرق إلى عموميات حول البنوك في المبحث الأول، والسياسة الاقراضية والعوامل المؤثرة فيها في المبحث الثاني.

"الفصل الثاني" نتطرق من خلاله إلى عموميات حول إدارة المخاطر، ويشمل هذا الفصل على مبحثين الأول نشأة وتطور الخطر في البيئة المصرفية وفي المبحث الثاني ستتعرف على إدارة المخاطر المصرفية وأساليبها.

"الفصل الثالث" نتطرق فيه إلى دراسة استمارة لتقييم إدارة المخاطر لبنك **BDL** وقد قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول: جاء فيه منهجية البحث، والمبحث الثاني: قياس وتقييم أداة الدراسة.

الفصل الأول

عموميات حول البنوك

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية أول وأقدم مصادر التمويل .فهي تعتبر الركيزة الأساسية للنظام المصرفي .فلا يمكن قيام أي نظام اقتصادي بدون بنوك تجارية .لذلك، سوف نركز في هذا الإطار على ماهية هذه البنوك وذلك بعرض كل من مفهومها أنواعها ، ووظائفها .
بالإضافة إلى مصادر أموالها واستخداماتها. وهذا من خلال دراسة سياستها الاقراضية .

المبحث الأول: عموميات حول البنوك

إن استيعاب الدور الذي تقوم به البنوك التجارية باعتبارها المموّل الرئيسي للتنمية الاقتصادية والركيزة الأساسية للجهاز المصرفي في الدولة، يتطلب منا في البداية الوقوف عند مفهومها وعرض خصائصها التي تميزها عن بقية المؤسسات المالية الأخرى .

المطلب الأول: نشأة البنوك وتعريفها

الفرع الأول: نشأة البنوك

إن البدايات الأولى للعمليات البنكية ترتقي إلى عهد بابل العراق القديم، بلاد ما بين النهرين في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك العاصرة كتبادل العمليات وحفظ الودائع ومنح القروض.[1]

فالشكل الأول والمبدئي للبنوك هو الصرفي أو الصراف الذي كان يعامل ويتاجر في النقود بيعا وشراءً للعملات مقابل العملة الوطنية، ويحتفظ بما يزيد منها عن المعاملات حيث كان سابقا يتعامل بالنقود المعدنية ومع تزايد عملية الحفظ (الإيداع) أصبح الفائض وديعة لدى الصراف، والصراف يعطي أصحاب هذه الودائع وصلات (إيصالات) تثبت ذلك.[2]

فمنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار بعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائمة وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من هده المؤسسات، وقد دفع ذلك عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بنك بايازا يالتو .

---

[1]– شاكر القزويني، **محاضرات في الاقتصاد النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008، ص25.

[2]– محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص75.

وفي عام 1609م أنشأ بنك امستردامو كان غرضه الأساسي حفظ الودائع تحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، والتعامل في العملات واجراء المقاصة بين السحوبات التجارية.[1]

وهكذا تطورت الممارسات المالية من طرق صراف إلى بيت صيرفة ثم إلى بنك، فمنذ القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا وكان أكثرها صغيرا وعائليا، وبمجيء الثورة الصناعية أخذت البنوك تتوسع هي الاخرى في القرن التاسع عشر وتأخذ شكل شركات المساهمة.

وفي أواخر القرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو بطريقة الشركة القابضة أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى، وقد اتسع نطاق حركة التركز بعد الحرب العالمية الأولى في معظم البلدان الرأسمالية، وازدياد تدخل الدولة في اعمال البنوك، فقصدت حق إصدار الأوراق النقدية (البلوثوت) على بنوك معنية عرفت بالبنوك المركزية في حين ظلت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية وخاصة خلق النقود والبنوك المركزية تطو ظهورها نسبيا، السويد 1668م توسعت كثيرا، إنجلترا 1694م، فرنسا 1800م.[2]

الفرع الثاني: تعريف البنوك

التعريف الأول: وردت عدة تعاريف للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي من مجموعتين رئيسين من العملاء، والمجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته.

والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى الأموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما معًا، أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع وتدفع عند الطلب، أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر

[1]– رشاد العصا، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص63.

[2]– شاكر القزويني، المرجع السابق، ص 26–27.

عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي. [1]

التعريف الثاني: وعرف بأنه عبارة عن مؤسسة مالية تتعامل في النقد وكافة وسائل الدفع الأخرى، ويقوم بدور الوسيط المالي بين المتعاملين من الأفراد والشركات ويعمل على تأمين حاجات العملاء المالية من خلال تقديم والتعامل مع مجموعة من الخدمات المالية وضمن القواعد المحلية والدولية.[2]

التعريف الثالث: وعرف أيضا بأنه تلك المؤسسة التي لا تقتصر مهامها على ممارسة الوساطة كمهام تقليدية من اجل تمكين أصحاب الفوائض المالية من توظيفها وتمكين أصحاب العجز من استغلال تلك الفوائض لتحقيق حاجياتهم من التمويل، بل تمتد تلك الممارسة إلى قيامها بالبحث عن سبيل الكفيلة والتي تمكنها من استغلال تلك الفوائض لتوظيفها وفق أسس وطرائق وآليات تستجيب لقواعد وتشريعات العمل البنكي المنضبط و ذلك من أجل تحقيق عوائد متنوعة ومناسبة وتحقيق أهداف واضحة ومسطرة المعالم.[3]

التعريف الرابع: عرف المشرع الجزائري في قانون 90-10 الصادر في أفريل المتعلق بالنقد والقرض في مادته 114: "البنك هو شخصية اعتبارية تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع ومنح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها".[4]

---

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 13-14.

[2]- دريدكال ال شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 36.

[3]- فصيل فارس، **التقنيات البنكية**، محاضرات وتطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة الموساك رشيد، القبة، الجزائر، 2013، ص 24.

[4]- قيرش محمد الأمين: **تأثير جودة الخدمات المصرفية في الأداء المالي للبنوك الجزائرية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2014، ص53.

المطلب الثاني: أنواع البنوك

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من البنوك، تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة، تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع.

– وفيما يلي سنتطرق إلى أنواع البنوك بالتفصيل:

الفرع الأول: من حيث الهدف الاقتصادي

01/– البنوك المركزية:

وهي المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل دولة، وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي، ولذلك يشرف على التسيير النقدي، ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، كما يعتبر بنك البنوك، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات إضافة إلى ذلك فإن البنك المركزي يتدخل في سوق الصرف من أجل العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية إذا استدعت الضرورة ذلك.[1]

02/– البنوك التجارية:

عرفت البنوك التجارية على أنها تلك المنشآت المالية التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي كما تباشر عميات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]

---

[1]– الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص ص 11-12.

[2]– جعفري حياة، قاسم مليكة، **تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستركلية العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، الجزائر،ص 3.

الفرع الثاني : من حيث التخصص

01/- البنوك الإسلامية:

وهي مؤسسات مالية تمارس العديد من الأنشطة والفعاليات المالية والاقتصادية، وتتلف في فلسفتها وممارستها عن الأخرى والتي تتعامل بأسعار الفائدة، حيث تمارس هذه البنوك الإسلامية مسؤولياتها البنكية من خلال المشاركة والمرابحة وهي تساهم مساهمة جادة في دعم وتطوير الأنشطة الاقتصادية على الصعيد المجتمع، وقد برز دور هذه البنوك بشكل كبير في نهاية التسعينات، وأصبح لها دور كبيرا في العديد من البلدان العربية الإسلامية خلال العهدين الأخيرين ويتوقع أن تزداد أهميتها خلال القرن الحادي والعشرون، وذلك سبب احجام عدد كبير من المسلمين عن التعامل مع البنوك الربوية. [1]

02/- البنوك المتخصصة:

تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث يعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دور ملحوظ كما أن تجمع الودائع لا يمثل واحد من أغراضها بل يجب ملاحظة ما يلي بالنسبة للبنوك المتخصصة.

يتمثل العمل الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الائتمان طويلة الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الإقتصادي.

تعتمد البنوك المتخصصة في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرها الداخلية التي تتمثل في رأس المال والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها. [2]

- ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عمليات التمويل التي تقوم بها إلى الأنواع التالية:

1. البنوك الصناعية: وهي مؤسسات مالية تتولى بالدرجة الأساسية تقديم القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية والبنكية إلى القطاع الصناعي وتهدف بشكل رئيسي إلى المساهمة الجادة

---

[1]- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 2008، ص 45.

[2]- محمد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص31.

والفاعلة في عمليات التنمية والتطور ضمن هذا القطاع وبما يساهم في بناء قاعدة صناعية متطورة وغالبا ما تقدم قروضها لأماد طويلة ومتوسطة الأجل.[1]

2. البنوك الزراعية: ويتخصص نشاطها في تمويل الأنشطة الزراعية وما يرتبط بها من خلال منح القروض للرفع من حجم الانتاج الزراعي واستصلاح الأراضي الصحراوية واستغلال أراضي البور، وكذلك مشاريع الري بما فيها تربية المواشي والدواجن والأبقار.

3. البنوك العقارية: هي منشآت مالية يقتصر عملها على تقديم قروض بضمان اراضي أو عقارات مبينة، وتقديم القروض لجمعيات ومنشآت الإسكان، وتعتمد هذه البنوك في تمويل نشاطها على رؤوس الأموال والقروض طويلة الاجل التي تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك الأخرى والسندات التي تصدرها.[2]

المطلب الثالث: وظائف البنوك

الفرع الأول: الوظائف التقليدية:

أولا: منح القروض: تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض لمحتاجيها وهي على عدة أنواع:

- ✓ قروض بدون ضمان: تمنح على أساس الثقة للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكدة من مركزة المالي.
- ✓ قروض بضمان: وذلك بضمان أوراق مالية أو سلع مختلفة.

ثانيا:قبول الودائع على مختلف أنواعها: تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصرف التجاري وهي على أنواع:

- ✓ ودائع جارية: وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.
- ✓ ودائع بأخطار: وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفقة عليها.

---

[1]– فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، المرجع السابق، ص44.

[2]– محمد سعيد سلطان، **إدارة البنوك**، دون طبعة، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص31.

✓ ودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة أو المتفق عليها.

ثالثا: توليد النقود: وهي ميزة تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من البنوك وتعني أن البنوك تتلقى ودائع الأفراد بالنقود الأساسية ثم تقوم بتوليد ودائع أكبر بكثير من تلك الودائع الأساسية التي أودعت لديها.[1]

رابعا: فتح الحسابات: تقوم البنوك التجارية بفتح مختلف الحسابات المصرفية لعملائها وهي:

- الحساب العابر.
- الحسابات الادخارية.
- الحسابات تحت الطلب.
- حساب الشيكات.
- الحساب الجاري.

الفرع الثاني:الوظائف الحديثة:

البنك التجاري يسعى دائما إلى دفع رقم أعماله وإلى ضبط وترشيد مصروفاته وأعيانه، وذلك ما أدى به إلى ابتكار خدمات جديدة يؤديها المتعاملين معه ومن أبرزها:[2]

أولا: تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع للشراء والبيع والتحصيل.[3]

[1]– أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية**، جامعة منتوري، قسنطينة، الطبعة II، 1996، ص16.
[2]– رياد رمضان، **إدارة البنوك**، وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006، ص17.
[3]– المرجع نفسه، ص 17.

ثانيا: خدمة البطاقة الائتمانية (بطاقة الاعتماد أو البطاقة البلاستيكية): وتعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استخدمتها البنوك التجارية في الولايات المتحدة في الستينات.[1]

وبطاقة الائتمان عند الاقتصاديين هي بطاقة خاصة يصدرها البنك المركزي لزبونه تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات وأماكن معين، ويقوم بائع السلع أو الخدمات بالتالي بتقديم الفاتورة الموقعة من الزبون إلى البنك مصدر البطاقة فيسدد قيمتها له، ويقدم البنك للزبون كشفا شهريا بإجمال القيمة لتسديدها أو لخصمها من حسابه الجاري لطرفه.

ثالثا: إصدار خطابات الضمان: يقصد بخطاب الضمان هو تعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون إلى طرف آخر خلال الفترة المحددة صراحة في الخطاب، وذلك في حالة عدم قيام الزبون بالوفاء بتلك الالتزامات مباشرة في تاريخ الاستحقاق، ويتقاضى البنك عمولة مقابل الزبون مقابل إصدار خطابات الضمان.

رابعا: دفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة: الاعتماد واتفاق بين البنك والزبون يعطي الحق للزبون في الاقتراض في حدود مبلغ معين يحدده الاتفاق وعادة ما يحدد الاتفاق الفترة التي يمكن للزبون أن يتمتع بهذا الحق.[2]

[1]– فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 37.

[2]– المرجع نفسه، ص 35.

المبحث الثاني: سياسة الاقتراض والعوامل المؤثرة فيها

لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بالاقتراض وكذا الاستعلام، حيث إقرار هذ السياسة واعتمادها من قبل الإدارة العليا للبنك والمتمثلة في مجلس إدارة البنك، كما تعتبر السياسة الافتراضية للبنك التجاري عن الكفاءة والفعالية لإدارة الائتمان من خلال قرارها وسنحاول في هذا المبحث إعطاء توضيحات عن السياسة الافتراضية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الاقتراض

الفرع الأول: تعريف سياسة الاقتراض:

تعرف سياسة الاقتراض بأنها الإطار العام الذي تتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص وبما يحقق الأغراض الآتية:[1]

- ضمان المعالجة الموحدة والموضوعية لموقف والحالات المتماثلة.
- توفير العميل الثقة لدى موظفين والإدارة التنفيذية وبالتالي اجتناب أي حالة من حالات التردد أو الخوف من الوقوع في الخطأ.
- تعزيز المركز الاستراتيجي والتنافسي للمصرف في السوق المالي المصرفي.

وتعرف بالسياسة الاقتراضية:« بأنها مجموعة القواعد والاجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها، وبناء على ذلك فإن سياسة الاقتراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية نشاط الاقراض ».[2]

---

[1]–فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 126.

[2]–عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الاتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، 1999، ص118.

الفرع الثاني: أهداف سياسة الإقراض: لسياسة الإقراض أهداف مقدمتها:

أ. سلامة القروض التي يمنحها البنك.

ب. تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي.

ج. تأمين الرقابة المستمرة على عمليات الإقراض في كافة مراحلها.[1]

المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة فيها

01/-مكونات سياسة الاقتراض:

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الافراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي وحجم رأس ماله، وبصفة عامة يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة وهي:

1 -1.الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية:

يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو لتقييد الائتمان، وبذلك لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي والسياسة الائتمانية، والقيود التي يضعها البنك المركزي.

1-2. تقرير حدود ومجال الاختصاص:

حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التعويضات وحدودها كل سنة على الأقل.

1 3. تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك:

من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، وذلك يتم الفصل الميداني بين المقبول أي التي تتماشى مع سياسة البنك، وتلك غير

[1]- هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة**، رسالة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012، ص19.

المقبولة، مثال ذلك إذا كان من سياسة البنك التوسيع في منح الائتمان لتمويل عمليات استراد السلع من الخارج ولكنه لا يمنح التوسع لأغراض الإسكان مثلا، ففي هذه الحالة لا ينظر في هذا الطلب أنه يخالف السياسة التي يتبعها البنك في ظل الظروف الحالية.[1]

1-4. التكلفة أي سعر الفائدة والمصارف الإدارية:

يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر الفائدة، وقد تتعدد وجهات النظر في هذا الشأن ولكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤداة داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدما وبصفة عامة لابد من وجود خطوط ومعايير إرشادية تزودها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد مما قد يسيئ إلى البنك.

1-5. المنطقة التي يخدمها البنك:

يجب أن يقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه إليها والتي تتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر من الائتمان ولا شك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة.

1-6. شروط ومعايير منح الائتمان:

بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل فيها البنك يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القروض وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناءً على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري عن طلب القرض، من حيث سمعته ومركزه المالي.

1-7. إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان:

بمعنى أن تحدد هذه المسائل وتدون في كتيب، ويبدو ذلك واضحا في البنوك الكبيرة في شكل دليل الحصول على الائتمان ولا تشك أن هذه الاجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة.[2]

---

[1]- جعفري حياة، قاسم مليكة، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية**، المرجع السابق، ص 19.

[2]- المرجع نفسه، ص20.

02/-العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية:

تتعدد العناصر المؤثرة على سياسات الاقراض ولعل من أهمها ما يلي:[1]

2-1. تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الائتمان:

يعتبر حجم الاقراض الممنوح من المصارف دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة وعلى ذلك البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر دينار تتبارى مع العائد الحدي من آخر دينار مقرض أو مستثمر، وكلما كبر حجم البنك زادت لدى الإدارة مرنة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من المصارف الصغيرة.

فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات، وكلما زاد حجم الودائع كلما قل نصيب الدينار من التكلفة وهكذا.

أما بالنسبة للمخاطر فهي ذات تأثير كبير على تشكيل القروض وسياستها في البنك نظرا لأهمية عنصر المخاطرة وعنصر الربح في أداء العمليات المصرفية بنجاح وقد ترتكز بعض المصارف على الأرباح أكثر من المصارف الأخرى مما يدعوها إلى إعداد سياسات إقراض أكثر جرأة، مثل الاهتمام بإقراض طويلة الأجل، أو الاقراض الاستهلاكي، والذي يتمتع بأسعار فائدة أعلى من الاقراض القصير المدى لمنظمات الأعمال.

2-2. الظروف والأوضاع الاقتصادية:

سواء القومية أو المحلية التي يخدمها البنك، حيث يؤثر الطلب على معظم أنواع القروض وبشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ قبل دورة النشاط الاقتصادي إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الإقراض، كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين، كما تؤثر حالات الرواج والكساد وبشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء.

[1]- هبال عادل، المرجع السابق، ص ص 24-25.

2-3. الاحتياجات الائتمانية للمنطقة التي يخدمها البنك (موقع البنك):

حيث نجد أن المصارف الأجنبية لكي تأخذ ترخيصا لابد أن تقدم الاحتياجات الائتمانية للمجتمعات التي تخدمها، حيث ينبغي أن تمنح القروض للمقترضين الذين يقدمون طلبات قروض سليمة من الناحية المنطقية والاقتصادية، فمثلا في حالة المصارف التي توجد في مناطق تعني بتربية المشية وتنمية أكثر والحيوانية لا ينبغي أن تدير ظهرها لتمويل هذا النشاط، لكن يجب أن تضع سياستها الائتمانية لكي تتناسب وحاجات هذا النشاط الاقتصادي.

وبالإضافة إلى هذه العناصر توجد عوامل أخرى أهمها:

- موقف رأس المال.
- استقرار الودائع.
- السيولة المتاحة.
- أثر السياسات النقدية والمالية.
- مقدرة وخبرة القائمين على الائتمان والاقراض للبنك.

المطلب الثالث: أسس الاقراض

إن الوظيفة الأساسية للبنك هي تشغيل الأموال التي يحصل عليها من مصادره المختلفة بكفاءة، من أجل تحقيق أهدافه الخاصة وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية لذلك فإن سياسة الاقراض يجب أن تعتمد أساسا على مجموعة من الأسس والاعتبارات عند توظيف أمواله.[1]

1. الربحية:تسعى إدارة البنك لتحقيق الريادة في ثروة البنك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لأن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، وتتوزع هذه الأرباح بعد الاحتفاظ بجزء منها على البنك أكبر من تكاليفه، والمصرف يسعى أن تكون كل عملية يقدمها تنطوي على عائد، إلا أن البنك عند تقديره لهذا العائد قد ينظر إلى المدى البعيد أي أن البنك يقدم تسهيلات للعميل أملا في تشجيعه على استخدام البنك في عمليات تعود عليه بالربح في المدى البعيد.

2. السيولة: إن مقدار السيولة لأي مال تتوقف على سهولة تحويلة إلى نفوذ فكما ازدادت هذه السهولة ازدادت سيولته لذلك فإن السيولة.

---

[1]- بوشناقة أحمد، روشام بن ريان،المركز الجامعي بشار، **سياسة الاقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني، (د.ت)، ص ص 116-117.

خلاصة الفصل:

تلعب البنوك دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهدافها، وتساهم بشكل جوهري في تصعيد وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي من اكثر الحلقات المالية سعة وأهمية للربط بين جانب الفائض وجانب العجز، وذلك من خلال سياستها الاقتراضية، والتي بدورها تعتبر أداة الاستغلال في العملية الانتاجية والتوزيعية، والتي تلعب دورا هاما في تحيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني

عموميات حول إدارة المخاطر

تمهيد:

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، وبفعل تحولات هذه الأخيرة، تظهر مشاكل وصعوبات في التكيف، الشيء الذي يفسر تحمل البنوك دوما للمخاطرة في تنفيذ أنشطتها المختلفة وتتبقى درجة هذه المخاطر وكذا الاجراءات المتخذة للتخفيض منها، تعود أساسا إلى فعالية أنظمة المراقبة، التي توضع خصيصا لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل في المحيط.

المبحث الأول: نشأة وتطور الخطر في البيئة المصرفية

المطلب الأول: نشأة الخطر المصرفي

يرجع نشوء الخطر في البيئة المصرفية الى: [1]

لقد ساعدت عدة عوامل في تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا على تجميع الموارد والتسليف، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها، والحد من مخاطرها، ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة.

أما أواخر السبعينات والثمانينيات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغير الجذري في هذا القطاع، ومن بين القوى الدافعة الرئيسية كانت هناك ثلاث عوامل زعزعت الاستقرار هي:

- الدور المتضخم للأسواق المالية.
- التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية.
- ازدياد المنافسة.

ومنذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة وبواسطة البنوك ونوعت معظم المؤسسات الائتمانية نشاطاتها بعيدا عن أنشطتها الأصلية، وظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية وعقود المستقبليات، ومع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة وواجهت مخاطر جديدة، وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية التجارية كالمؤسسات التجارية، وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصة السوقية القائمة.

---

[1]– فرج شعبان، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، دروس موجهة لطلبة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013، ص59.

ونتيجة لموجات سابقة الذكر التي رغم سرعة تطورها إلاّ أنها تطورت على نحو منتظم، فقد برزت إدارة المخاطر بقوة شديدة لتصبح واحد من أهم الوظائف الإدارية ضمن المؤسسة المصرفية.

المطلب الثاني: مفهوم المخاطرة

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة وعلى الرغم من اختلاف الآراء الراقية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا نستعرض لبعض هذه التعاريف كما يلي:

–حسب أحد الكتاب المخاطرة هي: « ظاهرة او حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين ».[1]

– يعرف (**Webster**)المخاطر على أنها تكبر ضرر أو خسارة.[2]

يوضح هذا التعريف أن ظاهرة المخاطر هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناجمة عن عدم التأكد التي تحيط نتائج القرارات المستقبلية، وهذا التعريف لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه.

– وتعرف أيضا على أنها: « درجة الاختلافات في التحقق النقدي للاقتراح عن الاسماء عن التحقق النقدي المقدر أو المتوقع له ».[3]

---

[1]– بلعجوز حسين، بوقرة رابح، **إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة المسيلة، الجزائر،***(مقالة، المحرر: د. بشير محمد موفق، الخميس، 2009/08/27، 17:45)*** ، ص2.

[2]– لبوازدة عفاف، **إدارة المخاطر القروض البنكية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر. 2016، ص07.

[3]– بلعجوز حسين، بوقرة رابح، المرجع السابق، ص2.

– وعلى ضوء ما سبق من تعريف المخاطرة بأنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه، أي أنه يدور حول فكرة الاحتمالية، وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر وأهم مؤشرات قياسها

أولا: أنواع المخاطر

تواجه المؤسسات المصرفية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المالية، وفي ما يلي يمكننا التطرق إلى أهم هذه المخاطر:

01/– مخاطر الائتمان:

يعتبر التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيسي لمعظم البنوك، وهذا يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتنخفض بعد فترة زمنية معينة، نتيجة لعوامل مختلفة وبالتالي عدم قدرتهم على السداد، وتعتبر مخاطر الائتمان فشل العميد في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك، إضافة إلى مخاطر التركيز الائتماني التي نشأ سبب تركز تعامل البنك مع عميل واحد أو مجموعة محدودة من العملاء.[1]

02/– مخاطر السيولة:

تشير إلى عدم قدرة البنك على دفع ديونه والتزاماته عند استحقاقها وذلك لعدم استطاعته تحويل الموجودات إلى نقدية، أو عدم قدرته على توفير أموال كافية، إذا استطاع ذلك تأتي هذه الأموال بتكاليف عالية جدًا ما قد يؤثر على مداخيل البنك ورأس ماله (صعوبة عند وجود فجوات أو عدم تطابق التدفقات النقدية بتكلفة معقولة).

[1]– نبيل حشاد: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2، ج1، ط1، 2005، (دن)، ص23.

كما يمكن أن تنشأ من عدم قدرته على مقاصة المخاطر مقابل الموجودات التي يتحصل عليها حاليا، وهذا قد يجبره على بع موجوداته بخسارة لأنها غير سائلة أو لأن السوق يواجه أزمة سيولة.[1]

03/- مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق لتغييرات المفاجئة في احوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغيير وتنقسم هذه المخاطر إلى:[2]

1.3- مخاطر أسعار الفائدة: وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائداته والقيمة الاقتصادية لأصوله.

2.3- مخاطر تقلبات أسعار الصرف: وهي ناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إلماما كاملا ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

04/- مخاطر العمليات (التشغيل):تعتبر مخاطر التشغيل من المستجدان في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي واجراءات الرقابة، يشتمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني وجود أي تعبير، ومن المهم للإدارة العليا للتأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي: الاحتيال المالي (الاختلاس)، التزويد، توثيق العملات، السرقة.[3]

---

[1]- بن علي بلعزوز، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد 07 / 2009، 2010، جامعة الشلف، الجزائر، ص 334.

[2]- غانية هيفاء، **إدارة المخاطر المصرفية على مقررات بازل 2 و3**، مذكرة ماستر، كلية العلوم والاقتصادية ةالتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2015، ص12.

[3]- بن علي بلعزوز، المرجع السابق، ص 334.

05/- المخاطر الاستراتيجية: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على الإيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.[1]

06/- مخاطر السمعة: وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرقة و الدقة مع الاستمرار والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات البنكية الإلكترونية.[2]

07/- مخاطر قانونية: وتعني مخاطر تحقيق خسائر نتيجة الفشل في العمليات القانونية. [3]

[1]- نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية**، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص9.

[2]- بلعجوز حسين ، المرجع السابق، ص 6.

[3]- بن علي بلعزوز، المرجع السابق، ص 334.

الشكل رقم (01): أنواع المخاطر

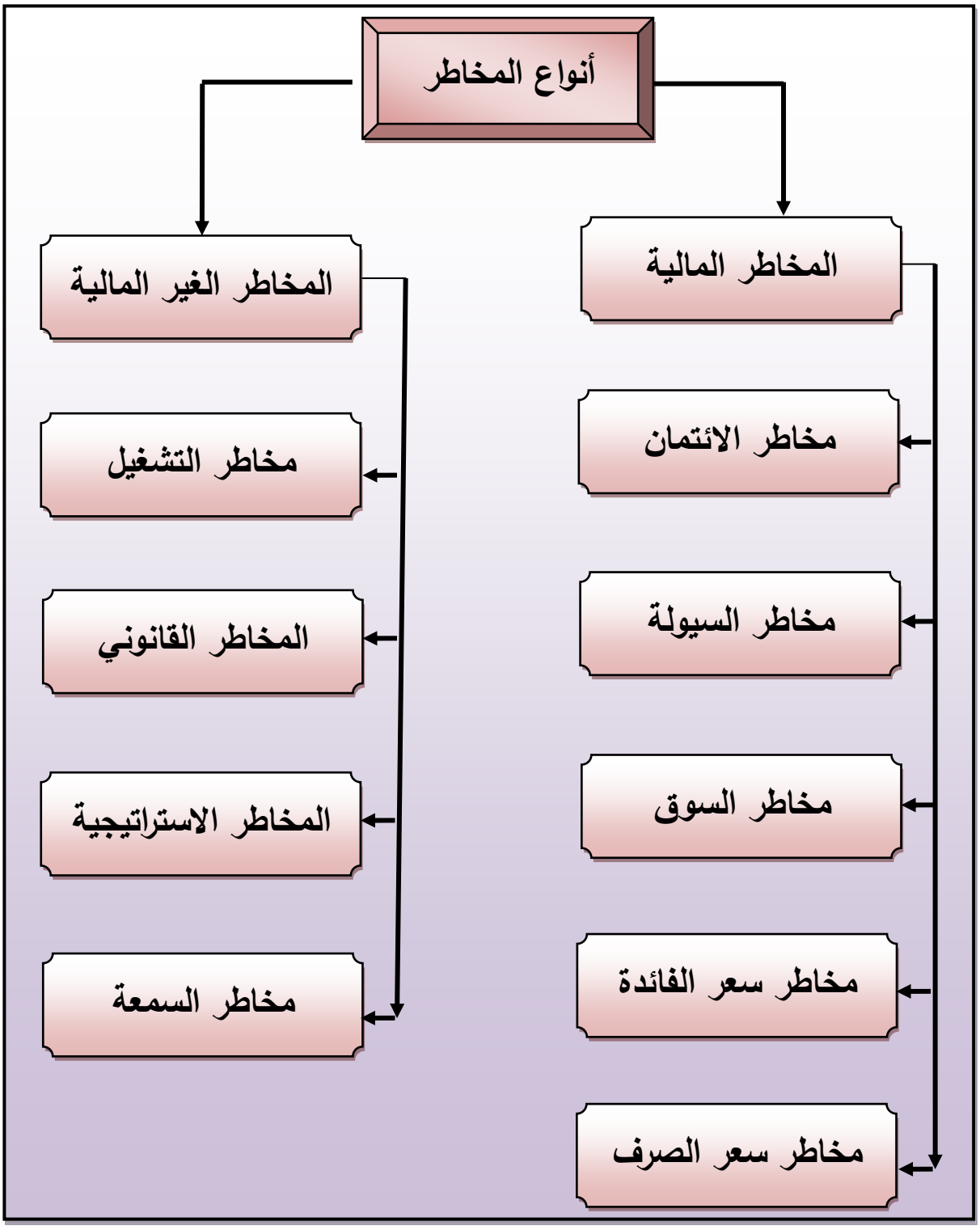

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا علىبن علي بلعزوز، المرجع السابق.

ثانيا: أهم مؤشرات قياسها:

الجدول رقم 01: أهم مؤشرات قياس المخاطر:

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	✓ صافي اعياء القروض ÷ إجمال القروض. ✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ÷ إجمالي القروض. ✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ÷ القروض التي استخفت ولم تسدد.
مخاطر السيولة	✓ الودائع الأساسية ÷إجمالي الأصول. ✓ الخصوم المنتقلة÷ إجمالي الأصول. ✓ سلم الاستحقاقات النقدية.
مخاطر سعر الفائدة	✓ الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة ÷ إجمالي الأصول. ✓ الأصولالحساسةاتجاهسعرالفائدة ÷ إجماليالخصوم. ✓ الأصولالحساسة ÷ الخصوم الحساسة.
مخاطر سعر الصرف	✓ المركز المفتوح في كل عملية ÷ القاعدة الرأسمالية . ✓ إجمالي المراكز المفتوحة ÷ القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	✓ إجمالي الأصول عدد العاملين ✓ مصروفات العمالة عدد العاملين
مخاطر رأس المال	✓ حقوق المساهمين إجمالي الأصول. ✓ القاعدة الرأسمالية الأصول المرجعية بأوزان المخاطرة. ✓ الشريحة الأولى من رأس المال الأصول المرجعة بألوان المخاطرة.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على حسين بلعجوز، رابح بوقرة، المرجع السابق.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

هي مجموعة من الواجبات والأنشطة الوطنية التي يبذلها المسؤولين عن المشروع للتحكم في الأخطار التي يتعرض لها والتي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث الحادث وبالتالي ارساء خطة للتحفيف من الآثار المادية المترتبة أثناء وقوع الخسارة وبهدف حماية المشروع من أي خسارة مفاجئة نتيجة لأي ظروف نتعرض لها.[1]

عرفها (Pliska et borgsorf) بأنها مجموعة الأنشطة الخاصة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة لموارد المنطقة من أجل تخفيف الآثار المحتملة للمخاطر التي تتعرض لها تلك الموارد، وأوضح الكاتبان بأنه يمكن إدارة المخاطر بشكل منظم وفعال باعتماد على الأنشطة التالية:

- تحديد الخسائر المحتملة من الخطر موضع الاهتمام.
- تسليم الأساليب البديلة للتعامل مع الخطر.
- تطبيق الأساليب المناسبة لمعالجة الخطر.
- متابعة وتقييم نتائج الأساليب التي يتم الاعتماد عليها في إدارة الخطر.[2]

[1]– فتيحة سيداوي، **إدارة مخاطر القروض البنكية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص10.

[2]– فهمي مصطفى الشح، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، بدون نشر، رام الله، فلسطين، 2008، ص123.

الشكل رقم (02) : عملية إدارة المخاطر

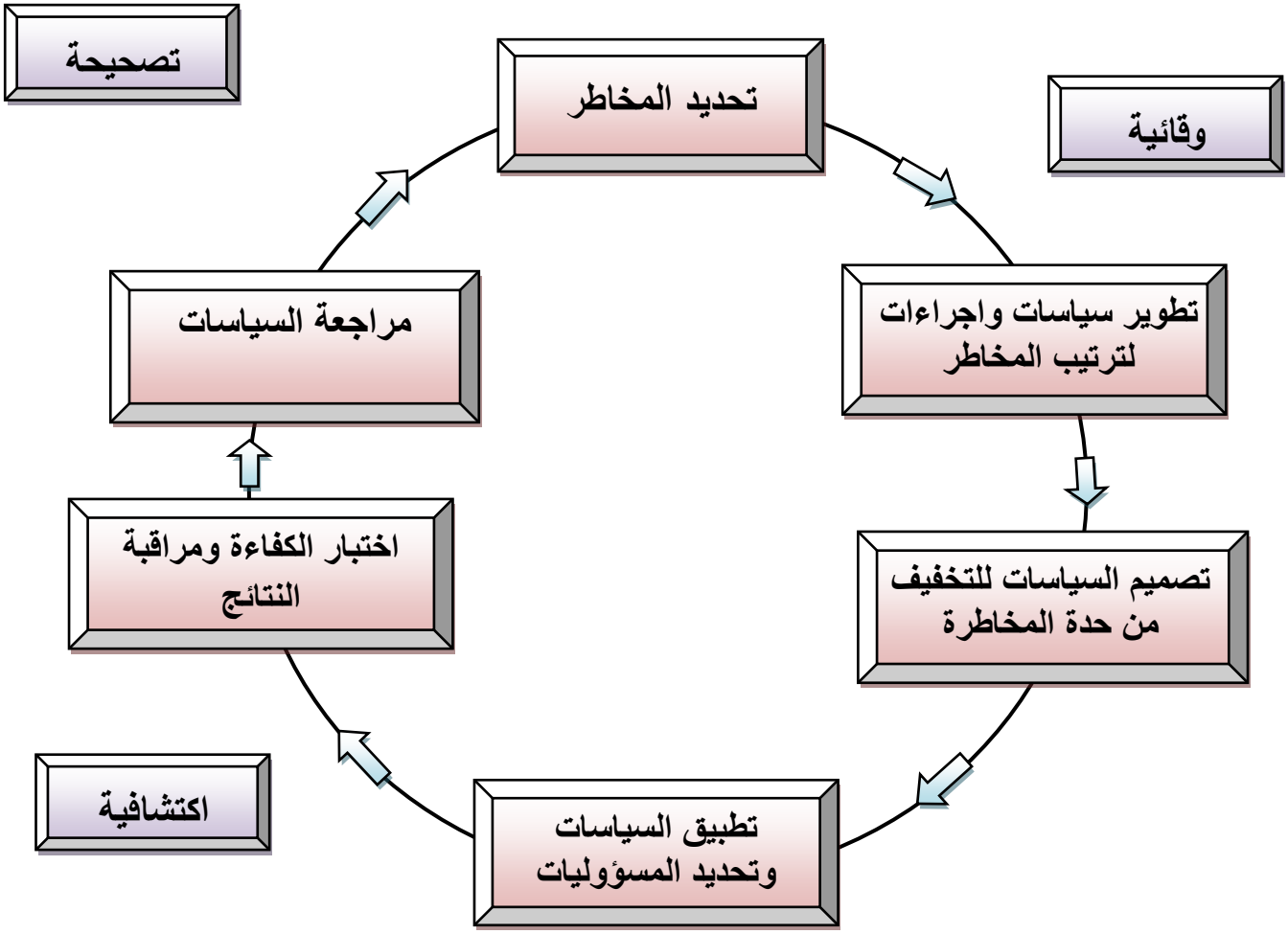

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث، كلية العلوم الاقتصادية وتسيير وعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن لوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 25/26-نوفمبر-2008، ص4.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن إدارة المخاطر تتضمن الوقاية من حدوث المشاكل المحتملة وعلى حد سواء اكتشاف وتصحيح المشاكل الفعلية في حالة حدوثها، وبذلك تتطبل إدارة المخاطر دورة من الضوابط المستمرة تضمن لها الفعالية، فإدارة المخاطر تكون:[1]

- ✓ **عملية وقائية**: تصمم وتنفذ وفقها السياسات والاجراءات للوقاية من النتائج غير مرغوب فيها قبل حدوثها.

[1]- عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، المرجع السابق، ص5.

- ✓ **عملية اكتشافية**: تصمم السياسات والاجراءات وفقها للتعرف على النتائج غير مرغوب فيها عندما نحدث وعن طرقها تتم التعرف على الأخطاء بعد حدوثها.
- ✓ **عملية تصحيحية**: التأكد وفقها من اتخاذ السياسات والاجراءات التصحيحية لرصد النتائج غير مرغوب فيها أو للتأكد من عدم تكرارها.

وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بالسياسات هي: تلك الإرشادات المكتوبة التي تشير إلى غدارة وتوجيه العمليات، والتي تشمل إرسادات حول الشروط والمواصفات الواجب توفرها، والتي تكون مرجعا في حال وجود خطر ما، أما الاجراءات: فهي التعليمات المكتوبة التي توضح كيفية تنفيذ واتباع السياسات.

– ولكي تكون السياسات والاجراءات فعالة، يجب أن تكون:[1]

1. **مكتوبة**: فالتعليمات نادرا ما تكون متوافقة وتكون سهلة للخلط وعدم الفهم.
2. **بسيطة و واضحة**: بمعنى أن تكون مباشرة وأن يتم استخدام الرسوم والأشكال لتوضيح تدفق العمليات.
3. **متاحة**: وذلك بالتأكد من وجودها مع كل موظف وفقا لطبق عمله ومستواه الوظيفي.
4. **مفهومة**: وذلك بتدريب كافة العاملين عليها.
5. **ذات علاقة**: ففي حالة تغيرها لابد من التأكد من توصيلها والتدريب عليها.
6. **منفذة / مطبقة**: يجب أن يقوم جميع العاملين باتباعها كما هو منصوص عليها.

[1]– عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، المرجع السابق، ص5.

المطلب الثاني: الوظائف والأهداف والتوجيهات الرئيسية لإدارة المخاطر

أولا: الوظائف: تتصل وظائف إدارة المخاطر فيما يلي:[1]

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- القيام بمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك.
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتوجيهها لجهات والاختصاص.
- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة.
- التوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.
- تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها.
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة.
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.

ثانيا: الأهداف

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من اجل مراقبتها والتحكم فيها وهناك عدة أدوار منوطة بإدارة المخاطر أهمها:[2]

- تنفيذ استراتيجية البنك بتزويد البنك بنظرة أفضل للمستقبل والقدرة على تحديد سياسات الأعمال.
- الميزة التنافسية.
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.
- المساعدة في اتخاذ القرار من خلال رصيد المخاطر الكامنة قبل اتخاذ القرار وإعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

---

[1]– فتيحة سيداوي، المرجع السابق، ص 2-3.

[2]– فتيحة سيداوي، الممرجع السابق، ص 13.

- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لغدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للأخطار التي قد يواجهها.

ثالثا: التوجيهات الرئيسية:

إن مبدأ كفاية رأس المال يتبع ويؤسس التوجيهات الرئيسية لإدارة المخاطر وتمكن تلخيصها في المبادئ التالية:[1]

- كل المخاطر تولد خسائر محتملة.
- الحماية النهائية من هذه الخسائر تتمثل في رأس المال.
- يجب ضبط وتسوية رأس المال عما يتفق مع المستوى المطلوب لجعله قادرا على استعاب الخسائر المحتملة المولدة بواسطة كل المخاطر.

– ويتطلب تنفيذ هذا المبدأ:

- ان تتم إجراء قياس لكل المخاطر من حيث الخسائر المحتملة.
- ان يتم اشتقاق مقياس للخسائر الاجمالية المحتملة والمتولدة من المخاطر المحتملة.
- التحدي الرئيسي الذي يواجه إدارة المخاطر هو تنفيذ هذه المبادئ وتحديد المقاييس الكمية على رأس المال الكافي أو اشتقاق أي مستويات المخاطر تكون قابلة للاستمرار وبالنظر لقيود رأس المال.

[1]– فتيحة سيداوي، الممرجع السابق، ص 13–14.

المطلب الثالث: أساليب إدارة المخاطر

أولا: طرق إدارة المخاطر

هناك ثلاث أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطرة وهي:[1]

– **تجنب المخاطر**: يرفض الفرد(أو المؤسسة) أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسائر معينة، مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري أقل خطورة، وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

رغم أن تجنب الخطر نعلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه يحرم المجتمع من انتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات كبيرة لتجنب أخطار الطيران، ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر إلا انه يعد أسلوبا سلبيا وليس ايجابيا في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل بطريقة ايجابية، فإن هذا الأسلوب يعد أسلوبا غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار.

– **تقليل المخاطرة**: أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية ولتقليل المخاطرة تقوم برصد سلوك القروض من أجل معرفة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا، وتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

– **نقل المخاطرة**: إن شراء التأمين هو احدى وسائل نقل المخاطرة من شحن لا يرغب تحميلها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدى استعداده لتحملها مقابل ثمن، هناك من أشار إلى خمسة طرق للتعامل مع المخاطرة، فأضاف إلى العناصر الثلاثة السابقة أقسام المخاطرة يعني قبول بعض

[1]– بن علي بلعزوز، المرجع السابق، ص 335–336.

المخاطر وتحويل بعضها (أي أن هناك الاستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل)، بالإضافة إلى التحوط والذي يختلف عن التأمين في كونه نقل للمخاطرة مع التصحية بإمكانية الربح.

ثانيا: تبني مبادئ الحوكمةكأسلوب لإدارة المخاطر.

أصدرت لجنة بال تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1999، ثم أصدرت نسخة منه معدلة عام 2005، وفي فبراير أصدرت نسخة enhancingcorporategovernance for banking organisation" يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل فيما يلي: [1]

✓ **التأهيل والدراية التامة بالحوكمة:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا علي دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة علي إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي، وعن صياغة استراتيجية للعمل بالبنك، وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح، وان يستبعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في مصالحهم يجعلهم غير قادرين علي أداء واجبهم علي أكمل وجه اتجاه البنك، وان يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس ويتضمن ذلك عدد من الأعضاء مما يشجع علي زيادة الكفاءة،وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن الكفاءات القادرة علي إدارة البنك، وان يكونوا أعضاء المجلس علي دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك التي يجب إتباعها وبالبيئة التشريعية، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته، ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية، وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات وتراجع وتتسلم تقاريرهم، وتؤخذ إقرارات التصحيحية في الوقت المناسب، وتحديد أوجه الضعف في الرقابة، وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم.

كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارية للمخاطر تضع المبادئ للإدارة العليا بشان مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيل، السمعة، وغير ذلك من المخاطر ولجنة الأجور التي تضع نظم الأجور، ومبادئ تعيين الإدارة التنفيذية والمسؤولين بالبنك بما يتماشى مع أهداف واستراتيجية البنك.

[1]_ عجلان العياشي، فاتح غلاب،**أداء وفعالية المؤسسة في ظل التنمية المستدامة**،مداخلة مقدمي للملتقي حول الإفصاح والشفافية والحوكمة المصرفية في تمويل التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،2009-2010،ص7.

✓ **الرقابة والمشاركة الفاعلة:** يقوم مجلس الإدارة بالمراقبة والموافقة علي الأهداف الاستراتيجية للبنك وعلي القيم والمعايير المعمول بها ويأخذ في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين، وان تكون هذه القيم سارية في البنك، ويجب أني تأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة ومن بينها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين، أو حملة الأسهم،لحسم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة ويجب علي مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.

✓ **تحديد المسؤولية:** يجب علي مجلس الإدارة أن يضع واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم والإدارة العليا والمديرين وللعاملين، وان يضع هيكل يشجع علي المحاسبة و يحدد المسؤوليات.

✓ **تطبيق القانون:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، و أن يمتلك المسؤولين بالبنك المهارات الضرورية الإدارة أعمال البنك وفقا للسياسات، والنظم التي وصفها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.

✓ **الفصل بين السلطات:** يجب علي مجلس الإدارة أن يقر باستغلال مراقبتي الحسابات، وبوظائف الرقابة الداخلية (و يشمل ذلك وظائف التطابق و الالتزام و القانونية)باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف،وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختيار و تأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من المدارة عن عمليات و أداء البنك، و الإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة و الرقابة الفعالة الداخلية و الخارجية لسلامة البنك في الأجل الطويل.

و يجب علي مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه و ذلك من خلال التأكد من آن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسوا عملائهم بالتوافق مع المعايير المطبقة و أن يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالا

فصاح في قوائم المالية، و من الملائم أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلي مجلس الإدارة.[1]

✓ **عقلانية الحوافز و المكافآت:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف و إستراتيجية البنك في الأجل الطويل، و أن تربط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل.[2]

✓ **الاتصال الفعال:** تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فانه من الصعب للمساهمين و أصحاب المصالح و المشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح و فعال أداءإدارة البنك في ظل نقص الشفافية و هذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون و أصحاب المصالح علي معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك و أهدافه، و يعد الإفصاح العام الملائم ضروريا و خاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، و يكون الإفصاح في الوقت المناسب و الدقيق من خلال موقع البنك علي الانترنيت وفي التقارير الدورية و السنوية، و يكون متلائما مع حجم و تعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية و بالحوكمة في البنك و منها هيكل ومؤهلات أعضاء مجس الإدارة و المديرين و اللجان و هيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين و المديرين.

✓ **التوعية القانونية:** يجب أن يتفهم أعضاء مجلس و الإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها و يمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات و أنشطة التي يوفرها البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر.

[1] _ عجلان العياشي؛ فاتح غلاب، المرجع السابق،ص8.

[2] _ المرجع نفسه، ص 8.

ثالثا: لجنة بازل (الاولى/الثانية/الثالثة) وإدارة المخاطر

نشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة **1974م** بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، بعد إفلاس الكثير من البنوك من بينها بنك **(HERSTATT)** الألماني، وذلك من أجل اقتراح إجراءات لمتابعة البنوك من أجل تجنيبها إخفاقات جديدة بسبب قيامها بعمليات تضاربيه.

مقرهذه اللجنةهو مقربنك **(BRI)** بسويسرا حيث توجد أمانتها الدائمة، فالهدف الرئيسي من وجودها هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاث جوانب:

- فتح الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابية المصرفية؛
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة؛
- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان لكل المتعاملين.

ومن اجل ذلك كانت اتفاقية بازل الأولى ثم جاءت الثانية والثالثة في الطريق.[1]

أولا: الأهداف الرئيسية للجنة بازل الاولى:

تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية نذكر منها

- المساعدة في تقوية النظام المصرفي الدولي.
- التقرير عن الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في البنوك.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- ازالة اي مصدر مهم للمنافسة الغير عادلة بين البنوك ة التي تنشأ عن الفرو قات في تطبيق متطلبات الرقابة الوطنية برأس المال البنكي.[2]
-

1- آسيا قاسيمي؛حمزة فيلالي: المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل،(المؤتمر الدولي الأول:حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم يومي 12-13 ديسمبر 2011)، ص 5.

2- أحمد قارون: مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتويات لجنة بازل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص 17-18.

ثانيا:مضمون اتفاقية بازل الثانية :

عند إصدار اتفاقية بازل الثانية تمت المحافظة على العديد من العناصر الخاصة باتفاقية بازل الأولى الصادرة سنة **1998**م، كإلزامية التقيد بمؤشر الملائة والمقدرة ب 8%على الأقل، وكذلك الامر بالنسبة للتعديلات1996 المتعلقة بقياس مخاطر السوق ، أما فيما يخص الاضافات التي جاءت بها الاتفاقية الثانية للجنة بازل فتتمثل في:

- إدخال متطلبات راس المال متعلقة بمخاطر التشغيلية .
- إمكانية استعمال نماذج داخلية لقياس مخاطر القروض.
- إدخال دعامة ثانية تحدد وتعرف المبادئ الاساسية للرقابة الاحترازية ؛
- إدخال دعامة ثالثة تتمثل في انضباط السوق.[1]

ثالثا : اتفاقية بازل الثالثة وتأثيراتها المتوقعة على البنوك

نظرا للعيوب التي تضمنتها اتفاقية بازل الثانية ،وكذا عدم قدرة البنوك على الصمود في وجه الازمة المالية العالمية ،فقد تم التفكير في اصدار اتفاقية بازل الثالثة ، وبالرغم من تسمية هذه الاتفاقية باتفاقية بازل الثالثة الا انها لم تلغ بازل الثانية ، لكنها ادخلت تعديلات على مكونات راس المال واضافت بعض المعايير الخاصة بالسيولة .

من المفترض ان يتم الانطلاق في تطبيق القواعد الاحترازية لبازل الثالثة بصفة تدريجية انطلاقا من سنة **2013** ،حيث تتطلب هذه الاتفاقية تدعيما لمتطلبات راس المال النظامي.

بالإضافة الى إدخال قيود جديدة في مجال تقييم مخاطر السيولة واثر الرافعة .وهذا قد تم اصدار النصوص النهائية التي تضمنت اتفاقية بازل الثالثة من طرف لجنة بازل في 16ديسمبر **2010**.[2]

[1]– أحمد قارون، المرجع السابق، ص27.

[2]– المرجع نفسه، ص 36.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا الالمام بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية، وبما أن الاهتمام الأساسي لبنوك المستقبل هو المخاطر، حاولنا التعرف على أهم عوامل نشوء المخاطر وطرق إدارتها.

– وفيما يلي فصل تطبيقي يتطرق إلى مدى تطبيق عوامل ادارة المخاطر البنكية (دراسة ميدانية في بنك التنمية المحلية BDL)

الفصل الثالث

مدى تطبيق عوامل إدارة المخاطر البنكية
دراسة ميدانية بنك التنمية المحلية
BDL

تمهيد

بعد دراسة الجانب النظري في مذكرتنا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة استبيانيه لتقييم إدارة المخاطر في بنك التنمية المحلية وكالة المسيلة (BDL)وقمنا بتقسيمه إلى مبحثين الأول منهجية البحث،أما المبحث الثاني قياس وتقييم أداة الدراسة.

المبحث الأول:منهجية البحث :

المطلب الأول: أدوات جمع البيانات:

الفرع الاول: الاستمارة:

الاستمارة مجموعة من الأسئلة المتنوعة والتي ترتبط فبعضها البعض بشكل يحقق الهدف الذي يسعى إليه الباحث من خلال المشكلة التي يطرحها بحثه، ويرسل الاستبيان بالبريد أو بأي طريقة أخرى إلى مجموعة من الأفراد أو المؤسسات التي اختارها الباحث لبحثه لكي يتم تعبئتها ثم إعادتها للباحث.

ويكون عدد الأسئلة التي يحتوي عليها الاستبيان كافية ووافية لتحقيق هدف البحث بصرف النظر عن عددها[1].

- نهدف من خلال دراستنا ومن خلال بنائنا لهذا الاستبيان إلى تحقيق مايلي:

- استقصاء أراء المصرفيين في بنك التنمية المحلية (BDL)حول مستوى إدراك وفهم إدارة المخاطر ومدى الالتزام بمبادئ الحوكمة وتقييم وتحليل إدارة المخاطر وتطبيق معايير بازل**(III.II.I).**
- تجميع البيانات من بنك التنمية المحلية (BDL) لإجراء الدراسة؛
- بيان أهمية و دور الاستمارة في تقييم المخاطر.

[1]- http://al3loom.com/?p=1349.بتصرف

- حيث مرت عملية إعداد الاستمارة بخطوات أساسية نوجزها فيما يلي :

1/- تصميمالاستمارة:

- تناولت الاستمارة جزئين:

- ❖ **الجزء الأول: يمثل خصائص العينة الديمغرافية .**
- ❖ **الجزء الثاني: ينقسم إلى أربع محاور**
  - **المحور الأول:** مستوى إدراك وفهم إدارة المخاطر في البنك.
  - **المحور الثاني:** مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنك.
  - **المحور الثالث:**تقييم وتحليل المخاطر.
  - **المحور الرابع:** تطبيق معايير بازل**(III.II.I).**

2/- إدارة الإستمارة:

- اعتمدنا في عملية توزيع الاستمارة من خلال الاتصال المباشر بأفراد العينة، كم تم توزيع الاستمارة ورقيا.

المطلب الثاني: عينة الدراسة:

- تتكون عينة الدراسة من مسؤولي وموظفي بنك التنمية المحلية **(BDL)** ، (مدير،نائب مدير،موظف).
- قمنا بتوزيع 30استمارة على موظفي بنك التنمية المحلية**(BDL)** وكالة المسيلة حيث اعتمدنا على طريقة التسليم المباشر للاستمارة، وتم استرجاع (18) استمارة.
- لم نقم بإلغاء أي استمارة وذلك لان جميع الاستمارات تلبي الغرض هذه الدراسة، إلا أننا لاحظنا الكثير مما وزع عليهم الاستبيان لم يبدو الرغبة في الإجابة عن أسئلة وذلك لأسباب متنوعة.

المطلب الثالث :تحليل بيانات أفراد العينة:

- سنقوم الآن بعرض محصلة الاستبيان وتحليلها لذلك نحتاج إلى تلخيص هذه العملية في شكل جداول:

1/ الجنس:

جدول (رقم02):توزيع أفراد العينة حسب الجنس

خصائص العينة الديمغرافية		التكرارات	النسبة المؤية
الجنس	ذكر	14	%77,8
	أنثى	4	%22,2

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستمارة

نلاحظمنالجدول (رقم 2) أن مجتمع الموظفين العاملين في بنك التنمية المحلية(BDL)معظمهم رجال حيث بلغت النسبة 77,8% من إجمالي مجتمع الدراسة ،وان نسبة الإناث بلغت 22,2% وهذا يدل أن الإناث نسبتهم قليلة وهذا يعود ربما لصعوبة مهمة المسؤولين الداخليين بالبنك محل الدراسة.

- **والشكل التالي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس:**

الشكل البياني رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

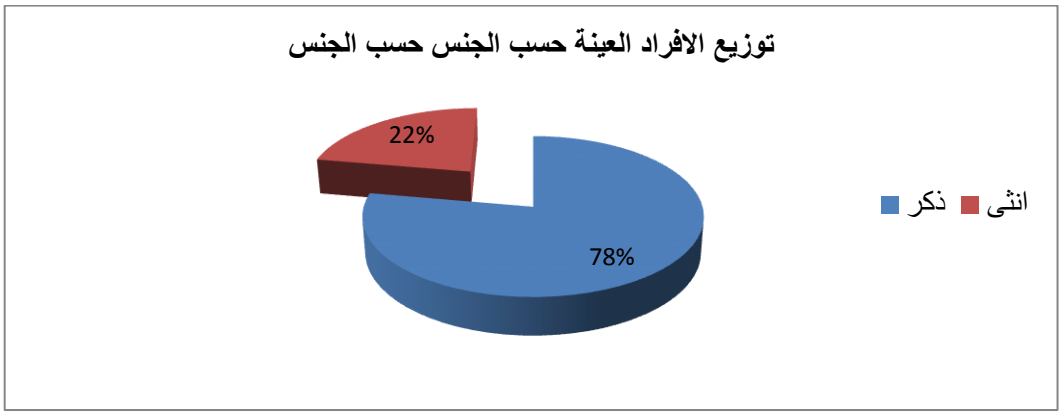

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستمارة

2/ العمر:

الجدول (رقم03):توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	اقل من 30سنة	3	%16,7
	من 30سنة إلى 39 سنة	14	%77,8
	من 40 سنة إلى 50 سنة	1	%5,5

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستمارة

نلاحظ من خلال الجدول(رقم3)أن معظم أفراد العينة أعمارهم تتراوح مابين 30سنة الى39 سنة بنسبة 77,8% ثم اقل من 30 سنة بنسبة 16,7% ثم من 40 سنة إلى 50 سنة بنسبة 5,5%

- والشكل التالي يمثل توزيع أفراد العينة حسب العمر

الشكل البياني رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب العمر

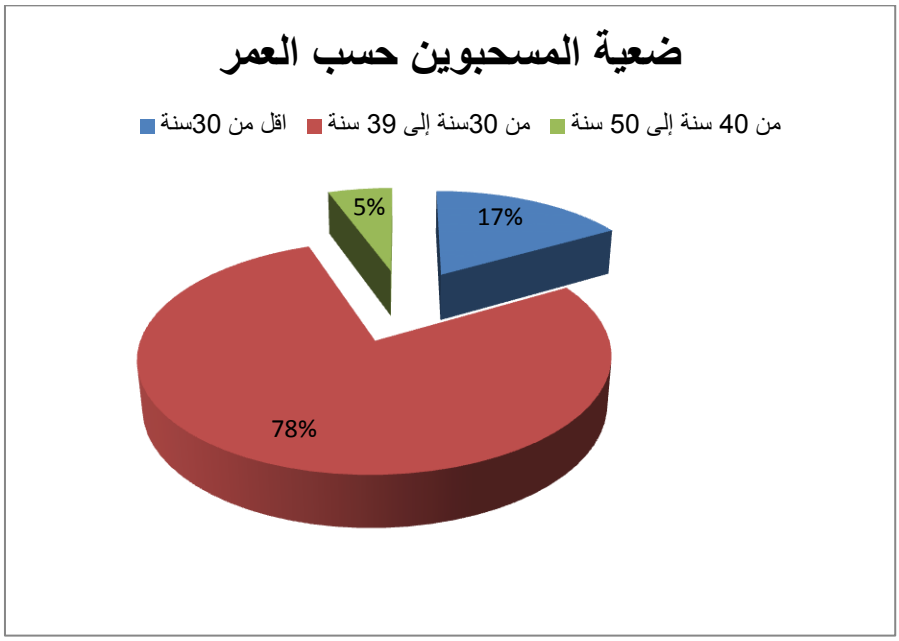

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستمارة

3/ الوظيفة:

جدول(رقم04) : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	نائب مدير	1	%5,6
	موظف	17	%94,4

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستمارة

نلاحظ من الجدول(رقم 4) أن أغلب المستجوبة كانت من الموظفين بنسبة 94,4%ثم نواب المدراء بنسبة 5,6% .

- والشكل التالي يمثل وضعية أفراد العينة حسب الوظيفة:

الشكل البياني رقم05: وضعية أفراد العينة حسب الوظيفة

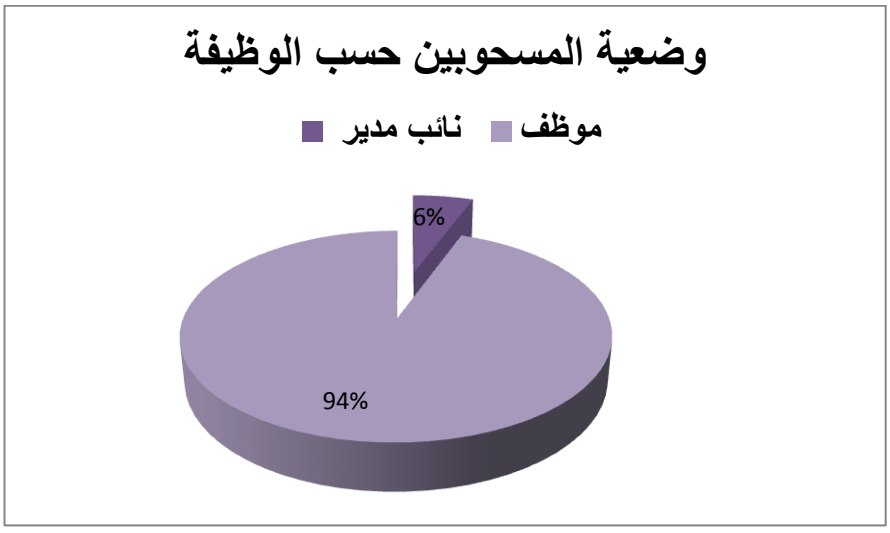

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستمارة

4/المستوى العلمي:

الجدول(رقم05) توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	بكالوريا فما فوق	7	%38,9
	جامعي	8	%44,4
	دراسات عليا	3	%16,7

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستمارة

نلاحظ من خلال الجدول (رقم 5) أن اكبر نسبة هي جامعي بنسبة 44,4%ثم بكالوريا فما فوق بنسبة38,9% وبعدها الدراسات العليا بنسبة 16,7%

- والشكل التالي يمثل وضعية أفراد العينة حسب المستوى العلمي

الشكل البياني رقم 06: وضعية أفراد العينة حسب المستوى العلمي

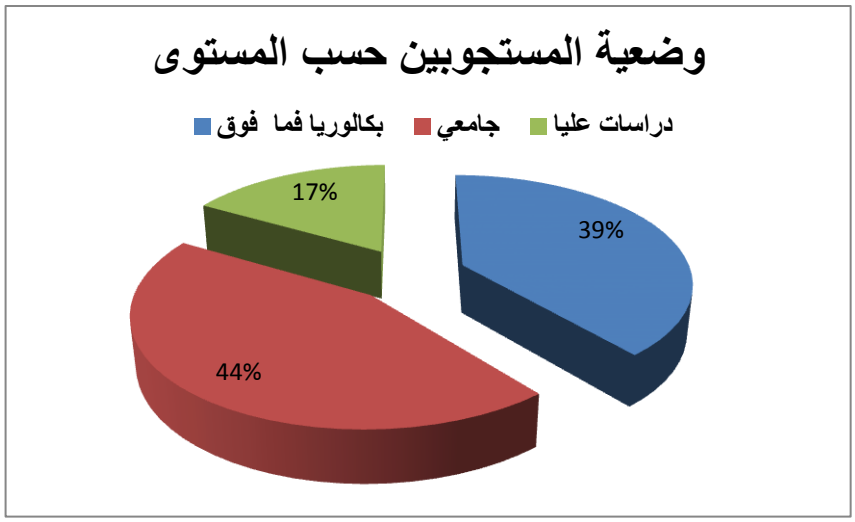

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستمارة

5/ عدد سنوات الخبرة:

الجدول (رقم06): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

الخبرة	اقل من 5 سنوات	7	%38,9
	من 6سنة إلى 10 سنوات	5	%27,8
	من 11سنةإلى 15 سنة	6	%33,3

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستمارة

نلاحظ من خلال الجدول (رقم 6) نلاحظ أن معظم المستجوبين خبرتهم اقل من 5 سنوات بنسبة 38,9% ثم من 11سنةإلى 15 سنة بنسبة 33,3% تم من 6سنة إلى 10 سنوات بنسبة 27,8%.

- **والشكل التالي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة**

الشكل البياني رقم07: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

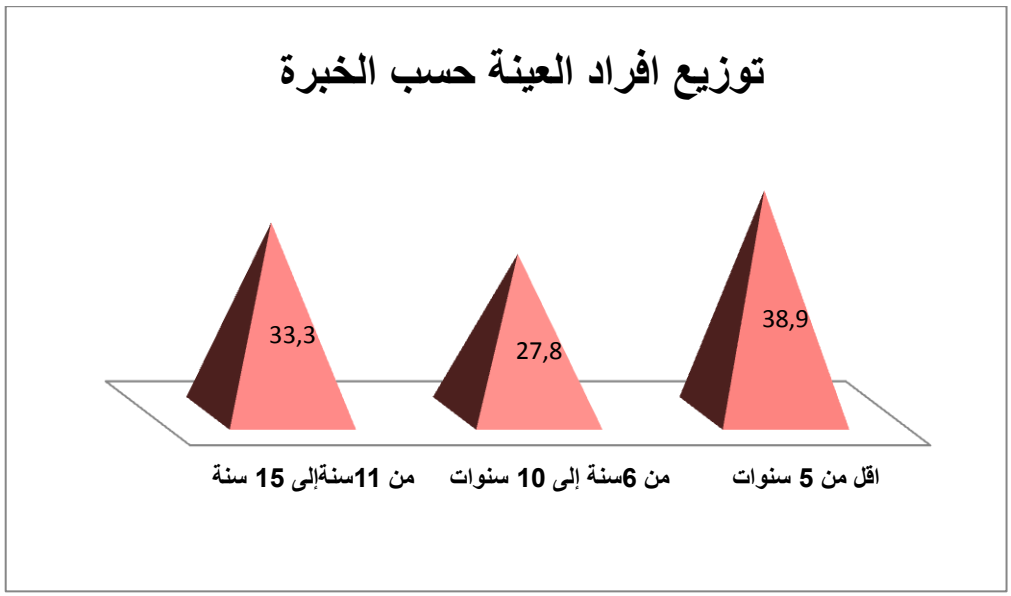

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستمارة

المبحث الثاني:قياس وتقييم أداة الدراسة

الفرع الأول: الصدق الظاهري للمقياس :

قبل توزيع الاستمارة في شكل النهائي تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين حيث ابدوا أرائهم وملاحظاتهم والتي تم أخذها بعين الاعتبار في إخراج الاستمارة في شكلها النهائي . (أنظر الملحق رقم 1)

الفرع الثاني : صدق وثبات أداة الدراسة:

يقصد بصدق الاستبيان أن يكون أداة الدراسة قادرة على انجاز و قياس ما وضع لأجله و أن يحقق أهداف الدراسة، وقد تم قياس صدق الاستبيان من خلال:

استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ وذلك لتأكد من ثبات المقياس المستخدم والنتائج موضحة في الجدول الموالي :

الجدول(رقم7):يمثل نتائج ألفا كرونباخ

البيان	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ
محاور الاستبيان	18	0,79

المصدر:مخرجات برنامجSPSS بناء على بيانات الاستمارة

يتضح من الجدول(رقم 7) أن ألفا كرونباخ للاستبيان ككل بلغ 0,79 وهي قيمة مقبولة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات، وبذلك تكون قد تأكدت الباحثة من صدق وثبات أداة الدراسة.

المبحث الثالث:تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات :

الفرع الأول: تحليل بيانات الدراسة قصد الوقوف على أهمية فقرات الاستبيان ودرجة أهميتها :

1/- قمنا بحساب درجة اهمية كل فقرة على النحو التالي :

- درجة أهمية كل فقرة =

(أعلى قيمة للمقياس- اقل قيمة) ÷3 مستويات

- درجة أهمية كل فقرة=(5-1)÷3=1,33 ومنه:
  - درجة أهمية التطبيق **ضعيفــة** في المجال:

]1,33_ 1]

  - درجة أهمية التطبيق **متوسطة** في المجال :

]3,67_2,34]

  - درجة أهمية التطبيق **مرتفعــة** في المجال

[5_ 3,68]

2/- إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمحور الأول من الاستمارة:

المحور الأول: مستوى إدراك وفهم إدارة المخاطر في البنك

جدول (رقم8): تحليل إجابات أفراد العينة حول مستوى إدراك وفهم إدارة المخاطر في البنك

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	ترتيب العبارات
01	-هناك وعي لأهمية إدارة المخاطر في البنك	3,72	1,01	مرتفع	03
02	-هناك دراية كافية لدى موظفي البنك بكل أنواع المخاطر	4	0,34	مرتفع	02
03	-يتم تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها في البنك	4,05	0,93	مرتفع	01
04	-يستعين موظفي البنك بأنظمة المعلومات الحديثة لإدارة المخاطر	3,94	0,63	ضعيف	04
05	-يتحكم موظفي البنك في أدوات قياس المخاطر	3,61	0,50	ضعيف	05
الاتجاه العام		2,58	1,78	متوسط	

المصدر:مخرجات برنامج SPSS بناء على بيانات الاستمارة

التعليق على الجدول :

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط العام للمحور الأول قد بلغ 2,58مع انحراف معياري قدره 1.78 وكانت مستوى درجة أهمية إدراك وفهم إدارة المخاطر عند درجة المتوسط،كما نلاحظ أن الترتيب لعباراتهذا المحور كان على النحو التالي :

أن العبارة الأكثر أهمية هي (العبارة يتم تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها في البنك)بمتوسط حسابي 4,05 بدرجة أهمية مرتفعةثم العبارة (هناك دراية كافية لدى موظفي البنك بكل أنواع المخاطر) بمتوسط حسابي 4 بدرجة أهمية مرتفعة،ثم العبارة (هناك وعي لأهمية إدارة المخاطر في البنك) بمتوسط حسابي 3,72 بدرجة أهمية مرتفعة،ثم تليها العبارتين (يستعين موظفي البنك بأنظمة المعلومات الحديثة لإدارة المخاطر)و (يتحكم موظفي البنك في أدوات قياس المخاطر) بدرجة أهمية ضعيفة .

3/- إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمحور الثاني من الاستبيان:

المحور الثاني : مستوى تطبيق الحكومة المصرفية في البنك

الجدول (رقم9):تحليل إجابات أفراد العينة حول مستوى الحوكمة.

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	ترتيب العبارات
01	هناك شفافية وافضاح في كافة أعمال و أنشطة البنك	3,05	1,3	متوسط	05
02	هناك لجان للحوكمة في البنك تحت إشراف البنك المركزي	3,88	0,96	مرتفع	01
03	التزام قواعد المساءلة و المحاسبة لكل الطاقم الإداري في البنك	3,61	0,84	متوسط	03
04	هناك تعاون وثيق بين البنك و كل الأطراف ذات صلة	3,5	0,98	متوسط	04
05	هناك أنظمة قوية للرقابة الداخلية للبنك	3,72	0,95	مرتفع	02
	الاتجاه العام	3,55	1,006	متوسط	

المصدر:مخرجات برنامجSPSS بناء على بيانات الاستمارة

التعليق على الجدول :

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط العام للمحور الثاني 3,55مع انحراف معياري قدره 1,006وكان مستوى تطبيق الحكومة المصرفية عند درجة المتوسط،كما نلاحظ أن الترتيب للعبارات كان على النحو التالي :

أن العبارة الأكثر أهمية هي عبارة (هناك لجان للحوكمة في البنك تحت إشراف البنك المركزي)بمتوسط حسابي3,88 بدرجة أهمية مرتفعة، ثم العبارة (هناك أنظمة قوية للرقابة الداخلية للبنك) بمتوسط حسابي 3,72 بدرجة أهمية مرتفعة، ثم العبارة (التزام قواعد المساءلة و المحاسبة لكل الطاقم الإداري في البنك) بمتوسط حسابي 3,72 بدرجة أهمية متوسطة ثم تليها العبارة (هناك تعاون وثيق بين البنك و كل الأطراف ذات صلة) بدرجة أهمية متوسطة وبمتوسط حسابي3,5،ثم العبارة (هناك شفافية وافضاح في كافة أعمال و أنشطة البنك) بدرجة أهمية متوسطة و بمتوسط حسابي 3,05.

4/- إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمحور الثالث من الاستبيان:

المحور الثالث: تقييم وتحليل المخاطر

الجدول(رقم10) تحليل إجابات أفراد العينة حول تقييم وتحليل المخاطر

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	ترتيب العبارات
01	تعتمد سياسة البنك على تنويع العملاء وتقسيم المخاطر	3,83	0,92	مرتفع	02
02	يتم تقييم موجودات البنك وخاصة الاستثمارية لقياس المخاطر والربحية	3,5	0,78	متوسط	04
03	يوجد لدى البنك لجنة خاصة لقياس ومراقبة المخاطر دوريا	3,55	0,73	متوسط	03
04	تستعمل إدارة البنك المعايير والمؤثرات الحديثة في التحليل وقياس المخاطر	3,89	0,67	مرتفع	01
	الاتجاه العام	3,96	0,77	مرتفع	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS بناء على بيانات الاستمارة

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط العام للمحور الثالث 3,96 مع انحراف معياري قدره0.77 وكان تقييم وتحليل المخاطر عند درجة المتوسط ،كما نلاحظ أن الترتيب للعبارات كان على النحو التالي :

أن العبارة الأكبر درجة أهمية كانت للعبارة (تستعمل إدارة البنك المعايير والمؤثرات الحديثة في التحليل وقياس المخاطر) بمتوسط حسابي 3,89بدرجة أهمية مرتفعة،ثم العبارة (تعتمد سياسة البنك على تنويع العملاء وتقسيم المخاطر) بدرجة أهمية مرتفعة وبمتوسط حسابي 3,83،ثم العبارتين (يوجد لدى البنك لجنة خاصة لقياس ومراقبة المخاطر دوريا) و(يتم تقييم موجودات البنك و خاصة الاستثمارية لقياس المخاطر والربحية) بدرجة أهمية متوسطة ،وبمتوسط حسابي 3,55و 3,5على الترتيب.

5/- إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمحور الرابع من الاستبيان:

المحور الرابع : تطبيق معايير بازل (III.II.I)

الجدول(رقم 11) تحليل إجابات أفراد العينة حول تطبيق معايير بازل**(III.II.I)**

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	ترتيب العبارات
01	تقوم إدارة البنك بتحليل مخاطر السوق على ضوء تعديلات بازل**I**.	3,27	0,95	متوسط	04
02	تقوم إدارة البنك عن الهيكل وحجم الأموال الخاص وفق معايير بازل **II**.	3,55	0,61	متوسط	01
03	اعتمدت إدارة البنك التعديل على نسبة كافية رأس المال (10,5) تماشيا مع معايير بازل	3,44	0,61	متوسط	03
04	تقوم إدارة البنك بالاحتفاظ بنسبة من السيولةلمواجهة كل استحقاقاتها القصيرة و المتوسطة والطويلة الأجل حسب بازل 3 (10.5 %)	3,55	0,70	متوسط	02
الاتجاه العام		3,45	0,71	متوسط	

المصدر:مخرجات برنامج SPSS بناء على بيانات الاستمارة

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط العام للمحور الرابع3,45 وكان تطبيق معايير بازل **(III.II.I)** عند درجة المتوسط ،كما نلاحظ أن الترتيب للعبارات كان على النحو التالي :

أن درجة أهمية للعبارات متوسطة بمتوسطات حسابية مختلفة على حسب الترتيب الجديد للعبارات 3,55، 3,27، 3,55،3,55،3,55.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات:

بعد إجراء التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان وقصد تأكيد النتائج المتوصل إليها من خلال حساب المتوسطات الحسابية للمحاور العامة للاستمارة.

- نقوم باختبار الفرضيات البحث وهذا على النحو التالي:

❖ **تحديد طبيعة توزيع البيانات:**من اجل اختبار فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا في هذه الحالة نقوم باستخدام:[1]

- اختبار (kolmogorov) (Smirnov) إذا كان حجم العينة اكبر من 50
- نستخدم اختبار (wilk) (Shapiro)إذا كان حجم العينة اقل من 50

وبما أن حجم عينة بحثنا 18 فإننا نستخدم اختبار Shapiro _wilk

❖ **قاعدة القرار:**

- إذا كان sig0,05< فان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي .
- إذا كان sig< 0,05 فان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

1/-اختيار توزيع بيانات المحور الأول:

الجدول (رقم 12)اختيار توزيع بيانات محور فهم وإدراك إدارة المخاطر

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
فهم	.283	18	.000	.806	18	.002

المصدر:مخرجات برنامج SPSS بناء على بيانات الاستمارة

➢ **التعليق على الجدول :**

- من خلال الجدول نجد آن sig<0,05 ومنه بيانات المحور الأول لا تتبع التوزيع الطبيعي.<

2/- اختيار توزيع بيانات المحور الثاني :

[1]- محمد خير، سليم أبو زيد: **التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برمجية spss**، (15-16) (Verstion)، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص246-247.

الجدول (رقم 13) اختيار توزيع بيانات محور مستوى الحوكمة:

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
الحوكمة	.128	18	.200*	.974	18	.872

المصدر:مخرجات برنامج SPSS بناء على بيانات الاستمارة

- **التعليق على الجدول :**

– من خلال الجدول نجد آن sig0,05< ومنه بيانات المحور الثاني الحوكمة تتبع التوزيع الطبيعي.

3/–اختيار توزيع بيانات المحور الثالث:

الجدول (رقم 14) اختيار توزيع محور تقييم إدارة المخاطر:

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
التقييم	.212	18	.031	.874	18	.021

المصدر:مخرجات برنامجSPSS بناء على بيانات الاستمارة

- **التعليق على الجدول :**

– من خلال الجدول نجد آن sig<0,05 ومنه بيانات المحور الثالث لا تتبع التوزيع الطبيعي.

4/– اختيار توزيع بيانات المحور الرابع:

الجدول (رقم15) اختيار توزيع محور معايير بازل 1،2،3:

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
بازل	.189	18	.087	.918	18	.118

المصدر: مخرجات برنامج SPSS بناء على بيانات الاستمارة

- **التعليق على الجدول:**

– من خلال الجدول نجد آن sig0,05< ومنه بيانات المحور الرابع تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضيات :

❖ **الفرضية الأولى:**

H0=هناك مستوى منخفض لإدراك وفهم ادارة المخاطرفي بنك (BDL)

H1= هناك مستوى متوسط لإدراك وفهم ادارة المخاطرفي بنك (BDL)

بما أن بيانات المحور الأول لا تتبع التوزيع الطبيعي نستخدم في هذه الحالة لاختبار الفرضية الأولى الاختبارات اللامعلمية وفي هذه الحالة نستخدم اختبار "wilcoxion"

وهذا بعد تحديد قيمة الوسيط عند القيمة 3.

نتائج اختبار " wilcoxionموضحة في الجدول الموالي:

	Medain - فهم
Z	-3.619[b]
Sig. asymptotique (bilatérale)	.000

المصدر:مخرجات برنامج SPSS بناء على بيانات الاستمارة

نلاحظ من الجدول أن قيمة $Z = -3,619$ وعند مستوى دلالة sig=0.00 وهذا يعني رفض**H0** وقبول**H1** هذا على أساس أن وسيط البيانات لا يساوي3.

❖ **الفرضية الثانية:**

H0 =هناك مستوى منخفض بمبادئ الحوكمة المصرفية في بنك BDL

H1 =هناك مستوى متوسط بمبادئ الحوكمة المصرفية في بنك BDL

ولقد راينا سابقا أن بيانات المحور الثاني تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي في هذه الحالة نستخدم اختبار Tستيودنت وهذا عند قيمة "3".

- لاختبار هذه الفرضية والنتائج مبنية في الجدول الموالي:

	Valeur de test = 3					
	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différencemoyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
الحوكمة	**4.610**	**17**	**.000**	**.55556**	**.3013**	**.8098**

. **المصدر:**مخرجات برنامجSPSS بناء على بيانات الاستمارة

من الجدول نلاحظ أن :

بعد استخدام اختبار "T" ستيودنت لفحص المتوسط العام للمحور الثاني عند القيمة المفترضة "3"،جاءت قيمة T (4,610) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (α =0,05) وهذا يعني ان قيمة المتوسط العام لهذا المحور اكبر من القيمة المفترضة"3"، وعليه يتم رفض**H0** وقبول **H1** .

❖ **الفرضية الثالثة:**

H0 = هناك استخدام منخفض للأدوات المناسبة لتقييم وتحليل المخاطر في بنك BDL

H1 = هناك استخدام متوسط للأدوات المناسبة لتقييم وتحليل المخاطر في بنك BDL

بما أن بيانات هذا المحور لا تتبع التوزيع الطبيعي تسخدم في هذه الحالة اختبار "wilcoxion" والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

	Medain - التقييم
Z	-3.359[b]
Sig. asymptotique (bilatérale)	.001

المصدر: مخرجات برنامج SPSS بناء على بيانات الاستمارة

من الجدول نلاحظ أن قيمة Z = −3,359 وعند مستوى دلالة sig=0.00 1 وهذا يعني رفض **H0** وقبول **H1** هذا على أساس أن وسيط البيانات لا يساوي3.

❖ **الفرضية الرابعة :**

H0 = هناك مستوى تطبيق منخفض لمعايير بازلI .II .III . في بنك BDL

H1 = هناك مستوى تطبيق متوسط لمعايير بازلI .II .III . في بنك BDL

في بنك BDL لقد رئينا سابقا ان بيانات المحور الرابع يتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي في هذه يستخدم التوزيع الطبيعي و الحالة نستخدم اختبار Tستيودنت وهذا عند قيمة "3"

- لاختبار هذه الفرضية والنتائج مبنية في الجدول الموالي:

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenneerreur standard
بازل	18	3.5889	.48736	.11487

المصدر: مخرجات برنامج SPSS بناء على بيانات الاستمارة

- من الجدول نلاحظ أن :

بعد استخدام اختبار "T" ستيودنت لفحص المتوسط العام للمحور الرابع عند القيمة المفترضة "3" ،جاءت قيمة T (3,5889) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (α =0,05) وهذا يعني ان قيمة المتوسط العام لهذا المحور اكبر من القيمة المفترضة"3"، وعليه يتم رفض**H0** وقبول**H1** .

خاتمة

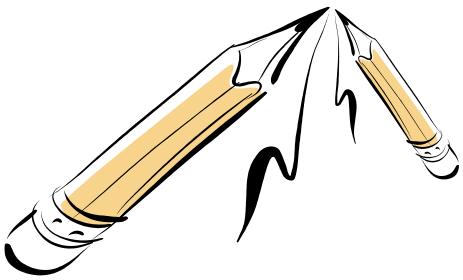

خاتمة:

من خلال هذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية الموضوع التي تدور حول مدى تطبيق عوامل إدارة المخاطر البنكية بصفة عامة على ارض الواقع ،حيث أجريت دراسة في بنك التنمية المحلية **(BDL)**، وتم معالجة الموضوع من خلال ثلاث فصول.

ولكي نجيب عن الإشكالية المطروحة واثبات عدم صحة الفرضيات في مستهل الموضوع استخدمنا أسلوب الاستمارة الذي شمل موظفي بنك التنمية المحلية **BDL** حيث توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1/- النتائج:

- ✓ هناك وعي لأهمية إدارة المخاطر في البنك**BDL**
- ✓ هناك دراية كافية لدى موظفي البنك بكل أنواع المخاطر
- ✓ يتم تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها في البنك**BDL**
- ✓ هناك لجان للحوكمة في البنك تحت إشراف البنك المركزي
- ✓ هناك أنظمة قوية للرقابة الداخلية للبنك**BDL**

2/- التوصيات:

- الالتزام بتطبيق الحوكمة الرشيدة والافصاح والشفافية من قبل كافة البنوك.
- استعانة موظفي البنك بأنظمة المعلومات الحديثة لإدارة المخاطر.
- على موظفي البنك التحكم في أدوات قياس المخاطر.

3/- أفاق البحث:

تناولت الدراسة إشكالية مدى تطبيق عوامل إدارة المخاطر البنكية بصفة عامة في بنك BDL فقد حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة باستخدام الأسلوب الاستبياني ،إضافة إلى استخدام مجموعة من الأدوات المساعدة في تشخيص المشكل.

كما أن الدراسة الاستبيانيه اقتصرت على محاولة تقييم إدارة المخاطر في بنك التنمية المحلية ولهذا فقد أخدنا عينة مختارة حسب المعايير والأهداف المسطرة لهذه الدراسة وقد اهتمت هذه الدراسة بإبراز جوانب عدة حول مدى تقييم إدارة المخاطر.

ويبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق تقوم بإثراء معارفنا التي لم نتمكن من الإلمام بها نظرا للصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة،وهذه بعض النقاط ا لتي نراها جديرة لتكون أفاق بحث جديد:

- آليات وطرق تعامل المؤسسات المصرفية مع مخاطر التمويل.
- دور فلسفة ثقافة المخاطر في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح في البنوك التجارية .
- قياس جودة خدمات البنوك التجارية.

قائمة المصادر والمراجع

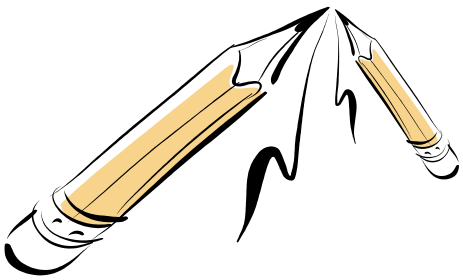

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قائمة الكتب

1. أبـو عتـروس عبـد الحـق، **الــوجيز فــي البنــوك التجاريــة**، جامعــة منتـوري، قسـنطينة، الطبعة II، 1996.
2. بـن علـي بلعـزوز، **اســتراتيجيات إدارة المخــاطر فــي المعــاملات الماليــة**، مجلـة الباحـث، العدد 07 / 2009، 2010، جامعة الشلف، الجزائر.
3. دريـدكال ال شـيب، **إدارة البنــوك المعاصــرة**، دار المسـير للنشـر والتوزيـع، الطبعـة الأولـى، عمان، الأردن، 2012.
4. رشــاد العصــا، ريــاض الحلبــي، **النقــود والبنــوك**، دار الصــفاء للنشــر والتوزيــع، ط1، عمان، 2000.
5. رياد رمضان، **إدارة البنوك**، وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006.
6. شـاكر القزوينـي، **محاضـرات فـي الاقتصـاد النقـدي**، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، الطبعـة الرابعة، الجزائر، 2008.
7. الطـاهر لطـرش، **تقنيــات البنــوك**، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، الطبعـة الرابعـة، الجزائـر، 2005.
8. عبـد المعطــي رضــا أرشـيد، محفـوظ أحمـد جـودة، **إدارة الاتمــان**، دار وائـل للطباعــة والنشر، ط1، عمان، 1999.
9. فصـيل فـارس، **التقنيــات البنكيــة**، محاضـرات وتطبيقـات، الجـزء الأول، الطبعـة الأولـى، مطبعة الموساك رشيد، القبة، الجزائر، 2013.
10. فــلاح حســن الحســيني، مؤيــد عبــد الرحمــان الــدوري، **إدارة البنــوك**، دار وائــل للنشــر، الطبعة الرابعة، عمان، 2008.
11. فهمــي مصــطفى الشــح، **التحليــل المــالي**، الطبعــة الأولــى، بــدون نشــر، رام الله، فلسطين، 2008.

12. محمد سعيد سلطان، **إدارة البنوك**، دون طبعة، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2005.

13. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

14. محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2003.

15. نبيل حشاد: **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، موسوعة بازل 2، ج1، ط1، 2005، (دن).

ثالثا: قائمة الرسائل

1. أحمد قارون: **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتويات لجنة بازل**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013.

2. جعفري حياة، قاسم مليكة، **تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، الجزائر.

3. غانية هيفاء، **إدارة المخاطر المصرفية على مقررات بازل 2 و3**، مذكرة ماستر، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2015.

4. فتيحة سيداوي، **إدارة مخاطر القروض البنكية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.

5. قيرش محمد الأمين: **تأثير جودة الخدمات المصرفية في الأداء المالي للبنوك الجزائرية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2014.

6. لبوازدة عفاف، **إدارة المخاطر القروض البنكية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر. 2016.

7. نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية**، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008.
8. هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة**، رسالة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012.

ثالثا: المحاضرات والملتقيات

1. آسيا قاسيمي؛ حمزة فيلالي: **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، (المؤتمر الدولي الأول: حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم يومي 12-13 ديسمبر 2011).
2. بلعجوز حسين، بوقرة رابح، **إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، ***(مقالة، المحرر: د. بشير محمد موفق، الخميس، 2009/08/27، 17:45)*** .
3. بوشناقة أحمد، روشام بن ريان، المركز الجامعي بشار، **سياسة الاقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر**، (مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني)، (د.ت).
4. عجلان العياشي، فاتح غلاب،**أداء وفعالية المؤسسة في ظل التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمي للملتقي حول الإفصاح والشفافية والحوكمة المصرفية في تمويل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،2009-2010.
5. فرج شعبان، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، دروس موجهة لطلبة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013.

رابعا: المواقع

1- http://al3loom.com.

ملاحق

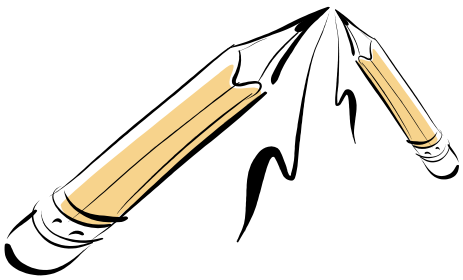

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية :علوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الطالبة : كواش خولة

الأستاذ المشرف : هبال عبد المالك

السادة:موظفي البنك

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته تحية طيبة وبعد :

بصدد إعداد مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص بنوك تحت عنوان:

"تقييـــم إدارة المخاطـــر في البنـــوك التجـــارية"

–دراسة ميدانية لبنك (BDL) –

نرجـوا حضـرتكم التكـرم بتعبئـة الاسـتبيان بكـل جديـة لأن نتـائج الدراسـة مبنيـة علـى صـحة إجابـاتكم ونعلمكم أن إجاباتكم تمتاز بسرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

– وللإجابة عن هذه الأسئلة بكل دقة ووضوح وذلك بوضع علامة (**X**) في الخانة المناسبة لرأيكم.

ولكم منا فائق الاحترام والتقدير

السنة الجامعية: 2017/2016

السؤال الأول: خصائص العينة الديموغرافية

1. الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر:

- اقل من 30 سنة ☐
- من 30إلى 40 سنة ☐
- من 40إلى 50سنة ☐
- أكثر من 50سنة ☐

3. الوظيفة:

مدير نائب مدير ☐ موظف ☐ ☐

4. المستوى العلمي:

- اقل من بكالوريا ☐
- جامعي ☐
- دراسات عليا ☐

5. عدد سنوات الخبرة في العمل البنكي:

- اقل من 5سنوات ☐
- من 5الى10سنوات ☐
- من 10 إلى 15 سنة ☐
- من 15 إلى 20 سنة ☐

محاور الاستمارة:

	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول:مستوى إدراك وفهم إدارة المخاطر في البنك					
1- هناك وعي لأهمية إدارة المخاطر في البنك					
2- هناك دراية كافية لدى موظفي البنك بكل أنواع المخاطر					
3- يتم تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها في البنك					
4- يستعين موظفي البنك بأنظمة المعلومات الحديثة لإدارة المخاطر					
5- يتحكم موظفي البنك في أدوات قياس المخاطر					
المحور الثاني :مستوى تطبيق الحكومة المصرفية في البنك					
1- هناك شفافية وافصاح في كافة أعمال و أنشطة البنك					
2- هناك لجان للحكومة في البنك تحت إشراف البنك المركزي					
3- التزام قواعد المساءلة و المحاسبة لكل الطاقم الإداري في البنك					
4- هناك تعاون وثيق بين البنك و كل الأطراف ذات صلة					
5- هناك أنظمة قوية للرقابة الداخلية للبنك					
المحور الثالث:تقييم وتحليل المخاطر					
1- تعتمد سياسة البنك على تنويع العملاء وتقسيم المخاطر المخاطر					
2- يتم تقييم موجودات البنك و خاصة الاستثمارية لقياس المخاطر والربحية					
3-يوجد لدى البنك لجنة خاصة لقياس ومراقبة المخاطر دوريا					
4- تستعمل إدارة البنك المعايير والمؤثرات الحديثة في التحليل وقياس المخاطر					

المحور الرابع: تطبيق معايير بازل (III.II.I)					
1ـتقوم إدارة البنك بتحليل مخاطر السوق على ضوء تعديلات بازل1					
2ـ تقوم إدارة البنك عن الهيكل وحجم الأموال الخاص وفق معايير بازل 2					
3ـ اعتمدت إدارة البنك التعديل على نسبة كافية رأس المال (10,5) تماشيا مع معايير بازل 3					
4ـ تقوم إدارة البنك بالاحتفاظ بنسبة من السيولة لمواجهة كل استحقاقاتها القصيرة و المتوسطة والطويلة الأجل حسب بازل 3 (% 10.5)					

قائمة المحكمين
الأستاذ المشرف هبال عبد المالك
الدكتور بلعجوز حسين
الدكتور غربي حمزة
الدكتور بوبعاية حسان

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	14	77,8	77,8	77,8
	انثى	4	22,2	22,2	100,0
	Total	18	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 30 سنة	3	16,7	16,7	16,7
	من 30 الى 39سنة	14	77,8	77,8	94,4
	من 40سنة الى 50سنة	1	5,6	5,6	100,0
	Total	18	100,0	100,0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نائب مدير	1	5,6	5,6	5,6
	موظف	17	94,4	94,4	100,0
	Total	18	100,0	100,0	

المستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريا فما فوق	7	38,9	38,9	38,9
	جامعي	8	44,4	44,4	83,3
	دراسات عليا	3	16,7	16,7	100,0
	Total	18	100,0	100,0	

الخبر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	اقل من 5 سنوات	7	38,9	38,9	38,9
	من 6 الى 10 سنوات	5	27,8	27,8	66,7
	من 11 الى 15 سنة	6	33,3	33,3	100,0
	Total	18	100,0	100,0	

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	18	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	18	100,0

a. Listwisedeletionbased on all variables in the procedure.

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,792	18

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
فهم	.283	18	.000	.806	18	.002

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
الحوكمة	.128	18	.200*	.974	18	.872

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
التقييم	.212	18	.031	.874	18	.021

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
بازل	.189	18	.087	.918	18	.118

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests statistiques[a]

	Medain - فهم
Z	-3.619[b]
Sig. asymptotique (bilatérale)	.000

a. Test de classement de Wilcoxon

b. Basée sur les rangs positifs.

```
NPAR TESTS
  /WILCOXON=_75;قـيـيم;78_ل WITH Medain (PAIRED)
  /MISSING ANALYSIS.
```

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
الحوكمة	4.610	17	.000	.55556	.3013	.8098

```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=_76;_75;_86;ل
```

```
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Tests statistiques[a]

	Medain - التقييم
Z	-3.359[b]
Sig. asymptotique (bilatérale)	.001

a. Test de classement de Wilcoxon

b. Basée sur les rangs positifs.

```
NPAR TESTS
  /WILCOXON=_75;قـيـيم;78_ل WITH Medain (PAIRED)
  /STATISTICS DESCRIPTIVES
  /MISSING ANALYSIS.
```

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
بازل	5.127	17	.000	.58889	.3465	.8312

```
EXAMINE VARIABLES=ل;86_;75_;76_ قـيـيم;78_ل;75_ ;77_وكم;81_ل;75_ فـهم
  /PLOT STEMLEAF NPPLOT
  /STATISTICS NONE
  /CINTERVAL 95
  /MISSING LISTWISE
  /NOTOTAL.
```

ملخص

تهتم هذه الدراسة بتقييم واقع ادارة المخاطر في البنوك التجارية (بنك التنمية المحلية BDL) وكالة المسيلة حيث تطرقنا الى عموميات حول البنوك والسياسة الاقراضية، ومن ثم تكلمنا عن ادارة المخاطر والاساليب المستعملة لتقييمها وصولا الى دراسة استبيانية لاستخلاص النتائج المتوصل اليها عن مدى تطبيق بنك (BDL) عوامل ادارة المخاطر بصفة عامة ومستوى ادراك وفهم ادارة المخاطر، الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية ،تقييم وتحليل المخاطر ، تطبيق معايير بازل (III.II.II).

الكلمات المفتاحية:

- إدارة المخاطر.
- بنك (BDL).

Résumé

Cette étude porte sur l'évaluation de la réalité de la gestion des risques dans les banques commerciales (Banque de développement local BDL) et l'Agence pour liquéfiée où nous avons parlé à des généralités sur les banques et la politique de prêt, puis nous avons parlé de la gestion des risques et les méthodes utilisées pour évaluer l'accès au questionnaire d'étude pour tirer des conclusions tirées à l'étendue de l'application de la Banque BDL la gestion des facteurs de risque en général et le niveau de connaissance et la compréhension de la gestion des risques, en respectant les principes de la gouvernance bancaire, l'évaluation et l'analyse des risques, l'application des normes de Bâle (III.II.II).

- **Mots-clés:**
  - La gestion des risques.
  - Banque (BDL).